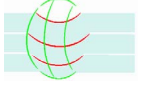


Distr.: General
16 March 2005

المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث 

Arabic
Original: English

كوبي، هيوغو، اليابان

١٨-٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

تقرير المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث
كوبي، هيوغو، اليابان، ١٨-٢٢ كانون الثاني/يناير

المحتويات

الصفحة

٣	القرارات التي اعتمدها المؤتمر	الأول -
٣	القرار ١ - إعلان هيوغو	
٧	القرار ٢ - إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث	
٣٤	القرار ٣ - تقرير لجنة وثائق التفويض	
٣٤	الحضور وتنظيم العمل	الثاني -
٣٤	تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر	ألف -
٣٤	الحضور	باء -
٣٦	افتتاح المؤتمر	جيم -
٣٦	انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين	دال -
٣٧	اعتماد النظام الداخلي	هاء -
٣٧	إقرار جدول الأعمال	واو -
٣٨	اعتماد المنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية الأخرى ذات الصلة	زاي -
٣٨	اعتماد المنظمات الحكومية الدولية	حاء -
٣٨	تنظيم أعمال المؤتمر، بما في ذلك إنشاء لجنة رئيسية	طاء -
٣٨	تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض	ياء -
٣٨	الوثائق	كاف -
٣٨	المناقشة العامة	الثالث -
٤٠	كارثة المحيط الهندي: الحد من المخاطر من أجل مستقبل أكثر أمنًا	الرابع -
٤٢	استعراض استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمنًا	الخامس -
٤٢	التقرير عن الجزء المواضيعي	السادس -
٤٢	تقرير المنتدى العام	السابع -
٤٣	اعتماد وثيقة نتائج البرنامج واعتماد إعلان المؤتمر	الثامن -
٤٣	اختتام المؤتمر	التاسع -
		المرفقات
٤٥	قائمة بوثائق المؤتمر	الأول -
٤٧	بيان مشترك في الجلسة الخاصة بكارثة المحيط الهندي: الحد من المخاطر من أجل مستقبل أكثر أمنًا	الثاني -

الفصل الأول

عقد المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث في مدينة كوبي، مقاطعة هيوجو، اليابان في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. واعتمد المؤتمر ثلاثة قرارات خلال هذه الفترة.

القرارات التي اعتمدها المؤتمر

القرار ١

إعلان هيوجو

اعتمد المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، في جلسته العامة التاسعة، المعقودة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، إعلان هيوجو الذي يرد نصه كالاتي:

مشروع إعلان هيوجو

نحن المندوبين في المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث اجتمعنا في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في مدينة كوبي، بمنطقة هيوجو باليابان، التي أظهرت انتعاشاً ملحوظاً من زلزال هانشين - أواجي الكبير الذي وقع في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

وإننا نعرب عن صادق مواساتنا وتعاطفنا وتضامننا مع الشعوب والمجتمعات التي لحقت بها أضرار الكوارث، لا سيما أولئك الذين لحق بهم الدمار الذي أحدثته كارثة الزلزال وتسونامي غير المسبوقة في المحيط الهندي التي وقعت في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ونحن نشي على الجهود التي بذلوها هم وحكوماتهم والمجتمع الدولي لمواجهة هذه المأساة والتغلب عليها. واستجابة للاجتماع الخاص لقادة دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن عواقب الزلزال والتسونامي الذي عُقد في جاكرتا في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، نلتزم بمساعدتهم مساعدة تشمل التدابير المناسبة المتصلة بالحد من الكوارث. ونعتقد أيضاً أن الدروس المستخلصة من هذه الكارثة هي دروس تهم مناطق أخرى. وفي هذا الصدد، عُقدت جلسة خاصة بشأن كارثة الزلزال والتسونامي الأخيرة في أثناء المؤتمر العالمي لاستعراض تلك الكارثة من منظور الحد من المخاطر، كانت حصيلتها إصدار "البيان المشترك للجلسة الخاصة بكارثة المحيط الهندي: الحد من الكوارث من أجل عالم أكثر أمناً".

وإننا نسلم بأن المجتمع الدولي قد تجمعت لديه تجربة كبيرة في الحد من مخاطر الكوارث من خلال العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية وبعده من خلال الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. وعلى سبيل التحديد، لقد تعلمنا الكثير باتخاذنا خطوات عملية

تتفق واستراتيجية وخطة عمل يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمناً، بما في ذلك ما تعلمناه عن الفجوات والتحديات التي نشأت منذ مؤتمر يوكوهاما لعام ١٩٩٤. ومع ذلك، نشعر ببالغ القلق لاستمرار ما يلحق بالمجتمعات من خسائر مفرطة في الأرواح البشرية الغالية والممتلكات القيّمة وما يلحق بها من إصابات خطيرة ونزوح كبير جراء كوارث متنوعة في جميع أنحاء العالم.

وإننا مقتنعون بأن الكوارث تقوض في وقت قصير جداً، نتائج الاستثمارات الإنمائية تقوياً خطيراً، ولذلك تظل الكوارث تشكل عائقاً رئيسياً في سبيل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وندرك أيضاً أن الاستثمارات الإنمائية التي لا تضع في اعتبارها على النحو المناسب مخاطر الكوارث يمكن أن تفاقم قلة المناعة إزاءها. فمواجهة الكوارث والحد منها بهدف جعل التنمية المستدامة للأمم ممكنة ومن أجل تعزيزها يعتبران إذن واحداً من أشد التحديات حسماً في وجه المجتمع الدولي.

وإننا عازمون على تخفيف ما تلحقه الكوارث من خسائر في الأرواح وفي الموجودات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأخرى في جميع أنحاء العالم، وندرك في الوقت ذاته أهمية التعاون والتضامن والشراكة على الصعيد الدولي، فضلاً عن حسن التدبير على جميع المستويات. وإننا نؤكد من جديد الدور الحيوي لمنظومة الأمم المتحدة في الحد من مخاطر الكوارث.

ولذلك نعلن ما يلي:

١- إننا سنسني على أساس الالتزامات والأطر الدولية ذات الصلة، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الواردة في الإعلان بشأن الألفية وذلك تعزيزاً للأنشطة العالمية للحد من الكوارث في القرن الحادي والعشرين. فالكوارث تحدث آثاراً هائلة تضر بما يبذل من جهود على جميع المستويات لاقتلاع الفقر من العالم؛ ولا يزال أثر الكوارث يشكل تحدياً بارزاً في سبيل التنمية المستدامة.

٢- ونحن ندرك العلاقة الجوهرية القائمة بين الحد من الكوارث، والتنمية المستدامة، واقتلاع الفقر، وغير ذلك من العوامل، كما نسلّم بأهمية إشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المالية، والمجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية والمتطوعون، والقطاع الخاص والأوساط العلمية. ولذلك نرحب بجميع ما نُظّم من مناسبات ذات صلة وما قدم من مساهمات في أثناء المؤتمر وعملية التحضير له.

٣- وإننا نسلّم كذلك بأن ثقافة الوقاية من الكوارث والقدرة على مواجهتها، وما يرتبط بذلك من استراتيجيات لمرحلة ما قبل وقوع الكارثة، وهي استراتيجيات تعد بمثابة استثمارات سليمة، يجب أن تعزز على جميع المستويات من الفردي

إلى الدولي. وعلى المجتمعات البشرية أن تتعايش مع أخطار الطبيعة. غير أننا لسنا عاجزين إطلاقاً عن الاستعداد لآثار الكوارث والتخفيف منها. وفي استطاعتنا ومن واجبنا تخفيف المعاناة من هذه الأخطار بالحد من تدي مناعة المجتمعات إزاءها. وفي استطاعتنا ومن واجبنا كذلك أن نبني قدرة الأمم والمجتمعات على التعافي من الكوارث وذلك من خلال نظم الإنذار المبكر التي تركز على الناس، وتقييم المخاطر، والتثقيف وغير ذلك من النهج والأنشطة الاستباقية والمتكاملة المعدة لمواجهة أخطار عديدة والشاملة لقطاعات متعددة في سياق دورة الحد من الكوارث التي تتألف من الوقاية والاستعداد والاستجابة الطارئة، والانتعاش وإعادة التأهيل. إن احتمالات وقوع الكوارث والأخطار وما يترتب عليها من آثار تشكل تهديداً، لكن الاستجابة المناسبة لها يمكنها بل ينبغي لها أن تؤدي إلى إجراءات ترمي إلى الحد من المخاطر ومواجهة قلة المناعة إزاءها في المستقبل.

٤- وإننا نؤكد أن الدول هي المسؤولة في المقام الأول عن حماية الناس والممتلكات مما يواجههم من أخطار في أراضيها، ولذلك فإن من المهم أن تولي تلك الدول أولوية عالية للحد من مخاطر الكوارث في السياسة الوطنية على نحو يتفق وقدراتها والموارد المتاحة لها. وإننا نفر بأن تعزيز قدرات المجتمع المحلي للحد من مخاطر الكوارث على المستوى المحلي أمر ضروري بوجه خاص، نظراً إلى أن التدابير المناسبة للحد من الكوارث على ذلك المستوى تمكن المجتمعات المحلية والأفراد من تقليل مدى تأثرهم بالأخطار إلى حد كبير. ولا تزال الكوارث تشكل تهديداً رئيسياً لبقاء الشعوب والمجتمعات المحلية وكرامتها ومعيشتها وأمنها، لا سيما الفقراء منهم. ولذلك توجد حاجة ماسة إلى تعزيز قدرة البلدان النامية المعرضة للكوارث وبخاصة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية بغية الحد من آثار الكوارث عن طريق تعزيز الجهود الوطنية وتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي، بطرق منها تقديم المساعدة التقنية والمالية.

٥- ولذلك فإننا نعتمد إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث بما يتوقعه من نتائج، وأهداف استراتيجية، وأولويات في العمل، واستراتيجيات للتنفيذ وما يتصل به من متابعة، باعتبار ذلك الإطار إطاراً إرشادياً للعمل في العقد القادم للحد من الكوارث.

٦- وإننا نعتقد أنه من المهم أهمية حاسمة أن يترجم إطار عمل هيوغو: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث إلى إجراءات ملموسة على جميع المستويات، وأن تجري متابعة الإنجازات من خلال الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، بغية الحد من مخاطر الكوارث وقلة المناعة إزاءها. ونسلم أيضاً بضرورة وضع مؤشرات لمتابعة التقدم المحرز في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث على نحو يناسب الظروف والقدرات المحددة وذلك كجزء من محاولة بلوغ النتائج المتوقعة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية المبينة في إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث. وإننا نؤكد

أهمية تعزيز التفاعل التعاوني والتآزري بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة، وأهمية تعزيز الشراكات الطوعية من أجل الحد من الكوارث. ونعزّم أيضاً مواصلة تطوير آليات لتبادل المعلومات بشأن البرامج والمبادرات والممارسات الفضلى والدروس المستفادة والتكنولوجيات، دعماً للحد من مخاطر الكوارث كي يستطيع المجتمع الدولي أن يتبادل نتائج هذه الجهود ومنافعها.

٧- وإننا ندعو الآن جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى العمل، سعياً إلى الحصول على مساهمات أولئك الذين لديهم الاختصاصات والتجارب المحددة ذات الصلة، مدركين أن بلوغ نتائج المؤتمر العالمي يعتمد على ما نبذله من جهود جماعية لا تتوقف ولا تعرف الكلل وعلى إرادة سياسية قوية فضلاً عن تقاسم المسؤولية والاستثمارات لجعل العالم أكثر أمناً من مخاطر الكوارث في العقد القادم لمنفعة الأجيال الحالية والقادمة.

٨- وإننا نعرب عن عميق تقديرنا لحكومة اليابان وشعبها لاستضافة المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، ونشكر بخاصة سكان منطقة هيوغو لحسن ضيافتهم.

القرار ٢

إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث

اعتمد المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، في جلسته العامة التاسعة، المعقودة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، الذي يرد نصه كالآتي:

إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث

أولاً - الديباجة

١- عُقد المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في كوبي، هيوغو، اليابان، واعتمد إطار العمل هذا للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث (المشار إليه فيما بعد بـ "إطار العمل"). وأتاح المؤتمر فرصة فريدة للنهوض بنهج استراتيجي منظم للحد من بؤر الضعف^(١) والتعرض للأخطار^(٢). وركز المؤتمر على الحاجة إلى بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث وحدد طرائق الوصول إلى ذلك^(٣).

(١) يعرف الضعف بأنه: "الظروف الناتجة عن العوامل أو العمليات المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، التي تزيد من إمكانية تعرض مجتمع ما لأثر المخاطر". الأمم المتحدة/الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، جنيف ٢٠٠٤.

(٢) يعرف الخطر بأنه: "حدث أو ظاهرة مادية أو نشاط بشري يمكن أن يكون مضرًا وأن يؤدي إلى خسائر في الأرواح أو إلى الإصابة بجروح، أو إلحاق الضرر بالمتلكات، أو إلى اختلال النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي أو إلى تدهور البيئة. ويمكن أن تشمل الأخطار الظروف الكامنة التي قد تمثل تهديدات مستقبلية ذات مصادر مختلفة: طبيعية (جيولوجية وناجمة عن الرطوبة الجوية وبيولوجية) أو ناتجة عن الأنشطة البشرية (التدهور البيئي والأخطار التكنولوجية)". الأمم المتحدة/الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، جنيف ٢٠٠٤.

(٣) يشمل نطاق إطار العمل هذا الكوارث التي تتسبب فيها أخطار وطنية المنشأ وما يتصل بما من أخطار وتهديدات بيئية وتكنولوجية. ويعكس ذلك من ثم نهجاً شاملاً يراعي المخاطر المتعددة من أجل إدارة خطر الكوارث والعلاقة بينها التي يمكن أن يكون لها أثر هام في النظم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، كما شددت على ذلك استراتيجية يوكوهاما (الفرع الأول، الجزء ب، الفقرة ٨(ط)).

ألف - التحديات التي تطرحها الكوارث

٢- تتزايد الخسائر الناتجة عن الكوارث وما يترتب عليها من عواقب وخيمة على بقاء البشر، وبخاصة الفقراء، وكرامتهم وأسباب عيشهم ومكاسب التنمية العسيرة المنال. ويتعاطم الاهتمام العالمي بخطر الكوارث، ويمكن أن يكون لمخاطر الكوارث وللتدابير التي تتخذ في منطقة ما تأثير في المخاطر التي تواجهها منطقة أخرى، والعكس بالعكس. ويشير ذلك، مقترنا بزيادة بؤر الضعف المتصلة بتغير الظروف الديمغرافية والتكنولوجية والاجتماعية - الاقتصادية، والتحضر غير المخطط، وتنمية المناطق التي تواجه درجة عالية من المخاطر، والتخلف، والتدهور البيئي، وتقلب المناخ وتغيره، والأخطار الجيولوجية، والتنافس على الموارد الشحيحة، وأثر الأوبئة مثل فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، إلى مستقبل يمكن أن تزيد فيه الكوارث من تهديد الاقتصاد العالمي وسكان العالم والتنمية المستدامة في البلدان النامية. وخلال العقود الماضية، تضرر كل سنة في المتوسط ما يربو على ٢٠٠ مليون نسمة بسبب الكوارث.

٣- ويظهر خطر الكوارث عندما تتفاعل الأخطار مع بؤر الضعف المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتمثل الأحداث النابعة من الرطوبة الجوية الأغلبية الساحقة للكوارث. ورغم تزايد فهم وقبول أهمية الحد من مخاطر الكوارث وزيادة قدرات التأهب لها، فإن تلك الكوارث وبالخصوص إدارتها والحد منها لا تزال تشكل تحدياً عالمياً.

٤- وثمة اعتراف دولي الآن بوجود إدماج الجهود الرامية إلى الحد من خطر الكوارث إدماجاً منهجياً في السياسات والخطط والبرامج الخاصة بالتنمية المستدامة والحد من الفقر، ودعم تلك الجهود عن طريق التعاون الثنائي والإقليمي والدولي، بما في ذلك الشراكات. وتشكل التنمية المستدامة والحد من الفقر والحكم الرشيد والحد من خطر الكوارث أهدافاً يدعم بعضها بعضاً، ومن أجل مواجهة التحديات مستقبلاً، يجب بذل جهود معجلة لبناء القدرات اللازمة على الصعيدين المجتمعي والوطني بغية إدارة المخاطر والحد منها. وينبغي الاعتراف بهذا النهج بصفته عنصراً هاماً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية.

٥- واعترف خلال السنوات الأخيرة في عدد من الأطر والإعلانات المتعددة الأطراف الأساسية^(٤) بأهمية النهوض بالجهود الرامية إلى الحد من خطر الكوارث على الصعيدين الدولي والإقليمي فضلاً عن الصعيدين الوطني والمحلي.

(٤) ترد بعض هذه الأطر والإعلانات في مرفق هذه الوثيقة.

باء - استراتيجية يوكوهاما: الدروس المستفادة والفجوات المحددة

- ٦- تقدم استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أماناً: مبادئ توجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها وخطة عملها ("استراتيجية يوكوهاما")، المعتمدة في عام ١٩٩٤، إرشادات أساسية للحد من خطر الكوارث وآثارها.
- ٧- ويعين استعراض التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية يوكوهاما^(٥) التحديات الكبرى خلال السنوات القادمة في ضمان اتخاذ إجراءات أكثر انتظاماً لمواجهة خطر الكوارث في إطار التنمية المستدامة وفي بناء القدرة على مواجهة الكوارث من خلال تعزيز القدرات الوطنية والمحلية على إدارة المخاطر وتخفيف حدتها.
- ٨- ويشدد الاستعراض على أهمية دعم الحد من خطر الكوارث بنهج أكثر نشاطاً من أجل إنارة سبيل الناس وشحذ هممهم وإشراكهم في جميع جوانب الحد من خطر الكوارث في مجتمعاتهم المحلية. كما يسلط الاستعراض الضوء على ندرة الموارد المخصصة من ميزانيات التنمية لبلوغ أهداف الحد من خطر الكوارث، سواء كان ذلك على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو من خلال التعاون الدولي والآليات المالية، مشيراً في الوقت ذاته إلى الإمكانية الهائلة لاستغلال الموارد الموجودة والممارسات القائمة على نحو أفضل من أجل الحد من خطر الكوارث. بمزيد من الفعالية.
- ٩- وحددت فجوات وتحديات بعينها في المجالات الخمسة الرئيسية التالية:
- (أ) الحكم: الأطر التنظيمية والقانونية والسياسية؛
- (ب) تحديد المخاطر وتقييمها ورصدها والإنذار المبكر بها؛
- (ج) إدارة المعارف والتثقيف؛
- (د) الحد من عوامل الخطر الدفينة؛
- (هـ) التأهب للاستجابة والانتعاش الفعالين.
- تلك هي المجالات الرئيسية لوضع إطار عمل مناسب للعدد ٢٠٠٥-٢٠١٥.

ثانياً - المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث: المقاصد والنتائج المنشودة والأهداف الاستراتيجية

ألف - المقاصد

- ١٠- عُقد المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث بقرار من الجمعية العامة، سعياً لتحقيق المقاصد الخمسة المحددة التالية^(٦):

(٥) استعراض استراتيجية يوكوهاما وخطة عملها من أجل عالم أكثر أماناً (A/CONF.206/L.1)

(٦) عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٨/٢١٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

- (أ) اختتام استعراض استراتيجية يوكوهاما وخطة عملها والإبلاغ عنهما، بهدف استكمال الإطار التوجيهي بشأن الحد من الكوارث في القرن الحادي والعشرين؛
- (ب) تحديد أنشطة معينة لكفالة تنفيذ الأحكام ذات الصلة الواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بشأن التعرض للمخاطر وتقييمها وإدارة الكوارث؛
- (ج) مشاطرة الممارسات الجيدة والدروس المستفادة لتعزيز الحد من الكوارث في سياق بلوغ التنمية المستدامة، وتحديد الثغرات والتحديات؛
- (د) زيادة الوعي بأهمية سياسات الحد من الكوارث، مما ييسر ويعزز تنفيذ تلك السياسات؛
- (هـ) زيادة موثوقية المعلومات الملائمة المتصلة بالكوارث وتوافرها للجمهور ووكالات إدارة الكوارث في جميع المناطق، على النحو الوارد في الأحكام ذات الصلة من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

باء - النتائج المنشودة

١١- إن الدول وغيرها من العناصر الفاعلة المشاركة في المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث ("يشار إليه فيما يلي بـ "المؤتمر")، إذ تأخذ هذه المقاصد في الاعتبار، وتستند إلى نتائج استعراض استراتيجية يوكوهاما، تعقد العزم على السعي لبلوغ النتيجة المنشودة التالية خلال السنوات العشر القادمة:

الحد بشكل كبير من الخسائر الناجمة عن الكوارث، في الأرواح والممتلكات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات المحلية والبلدان.

وسيتطلب بلوغ هذه النتيجة الالتزام والمشاركة الكاملين لجميع العناصر الفاعلة المعنية، بما فيها الحكومات، والمنظمات الإقليمية والدولية، والمجتمع المدني شاملاً المتطوعين، والقطاع الخاص، والأوساط العلمية.

جيم - الأهداف الاستراتيجية

١٢- بلوغ هذه النتيجة المنشودة، يقرر المؤتمر اعتماد الأهداف الاستراتيجية التالية:

- (أ) تعزيز الإدماج الفعال لاعتبارات مخاطر الكوارث في سياسات التنمية المستدامة، وتخطيطها وبرمجتها على جميع المستويات، مع التشديد بوجه خاص على اتقاء الكوارث، وتخفيف حدتها، والتأهب لها، والحد من أوجه الضعف؛

(ب) القيام على جميع المستويات، وبخاصة على مستوى المجتمع المحلي، باستحداث وتعزيز المؤسسات والآليات والقدرات، التي يمكنها أن تسهم على نحو منتظم في بناء القدرة على مواجهة^(٧) الأخطار؛

(ج) الإدراج المنتظم لنهج الحد من المخاطر في تصميم وتنفيذ برامج التأهب للطوارئ والتصدي لها والتعافي منها في إعمار المجتمعات المحلية المتضررة.

ثالثاً - أولويات العمل للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥

ألف - اعتبارات عامة

١٣- يؤكد المؤتمر مجدداً أنه سيرا على الاعترافات العامة التالية، عند تحديد الإجراءات الملثمة لبلوغ النتائج المنشودة والأهداف الاستراتيجية:

(أ) تحتفظ المبادئ الواردة في استراتيجية يوكوهاما بوجاهتها الكاملة في السياق الراهن، الذي يتسم بزيادة الالتزام بالحد من الكوارث؛

(ب) مع مراعاة أهمية التعاون وإقامة الشراكات على الصعيد الدولي، فإن لكل دولة مسؤولية أساسية عن تنميتها المستدامة وعن اتخاذ تدابير فعالة للحد من خطر الكوارث، بما في ذلك حماية السكان في أراضيها وهياكلها الأساسية وغيرها من الممتلكات الوطنية من أثر الكوارث. وفي الوقت ذاته، وفي سياق زيادة الترابط العالمي، فإن المطلوب هو تعاون دولي متسق وبيئة دولية ممكنة لحفز تنمية المعارف والقدرات والإرادة اللازمة والإسهام فيها سعياً للحد من خطر الكوارث على جميع المستويات؛

(ج) ينبغي اعتماد نهج متكامل يراعي المخاطر المتعددة من أجل الحد من خطر الكوارث وإدراجه في إطار السياسات وعمليات التخطيط والبرمجة المتعلقة بالتنمية المستدامة وأنشطة الإغاثة وإعادة التأهيل والانتعاش التي تنظم في أعقاب الكوارث والصراعات في البلدان المعرضة للكوارث^(٨)؛

(٧) القدرة على المواجهة: "قدرة نظام أو جماعة محلية أو مجتمع يحتمل أن يتعرض للأخطار على التكيف بالمقاومة أو التغيير بغية بلوغ مستوى مقبول من الأداء والتنظيم والحفاظ عليه. ويحدد ذلك بمدى تمكن النظام الاجتماعي من تنظيم نفسه بهدف تعزيز تلك القدرة على استخلاص العبر من الكوارث السابقة من أجل زيادة الحماية مستقبلاً وتحسين تدابير الحد من المخاطر". الأمم المتحدة/الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. جنيف ٢٠٠٤.

(٨) الفقرتان ٣٧ و ٦٥ من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي عُقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

(د) ينبغي إدماج المنظور الجنساني في جميع سياسات وخطط وعمليات اتخاذ القرار في إدارة مخاطر الكوارث، بما في ذلك ما يتصل منها بتقييم المخاطر، والإنذار المبكر، وإدارة المعلومات، والتثقيف والتدريب^(٩)؛

(هـ) ينبغي، عند الاقتضاء، مراعاة التنوع الثقافي والسن والفئات الضعيفة عند التخطيط للحد من خطر الكوارث؛

(و) ينبغي تمكين المجتمعات المحلية والسلطات المحلية على السواء من إدارة خطر الكوارث والحد منه بتيسير وصولها إلى المعلومات والموارد والصلاحيات التي تمكنها من تنفيذ إجراءات الحد من خطر الكوارث؛

(ز) تحتاج البلدان النامية المعرضة للكوارث، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلد الجزرية الصغيرة النامية، إلى عناية خاصة بسبب ارتفاع مستويات الضعف والخطر لديها، والتي كثيراً ما تتجاوز قدرتها على التصدي لتلك الكوارث والتعافي منها؛

(ح) ثمة حاجة إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي وتقديم المساعدة في مجال الحد من خطر الكوارث وذلك بإجراءات منها ما يلي:

- نقل المعارف والتكنولوجيا والخبرات لتعزيز بناء القدرات في مجال الحد من خطر الكوارث
- تبادل نتائج البحوث والدروس المستفادة وأفضل الممارسات
- جمع المعلومات عن خطر الكوارث وآثارها لكافة مستويات الكوارث على نحو يمكن من تدعيم التنمية المستدامة والحد من خطر الكوارث
- تقديم الدعم اللازم من أجل تعزيز دوائر الحكم المسؤولة عن الحد من خطر الكوارث واتخاذ مبادرات إذكاء الوعي وتدابير تعزيز القدرات على جميع المستويات، بهدف تحسين قدرة البلدان النامية على مواجهة الكوارث
- التنفيذ الكامل والعاجل والفعال للصيغة المحسنة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، على أن يراعى أثر الكوارث في قدرة البلدان النامية المؤهلة لهذه المبادرة على تحمل الديون
- تقديم المساعدة المالية بهدف الحد من المخاطر القائمة وتفاذي توليد مخاطر جديدة

(٩) بالصيغة التي أعيد تأكيدها خلال الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين".

(ط) إن النهوض بثقافة اتقاء الكوارث، بما في ذلك عن طريق تعبئة الموارد الكافية للحد من خطر الكوارث، استثمار للمستقبل ينطوي على عائدات هامة. ويشكل نظاماً تقييم المخاطر والإنذار المبكر استثمارين أساسيين لحماية وإنقاذ الأرواح والممتلكات وأسباب الرزق، وللإسهام في استدامة التنمية، وهما أشد فعالية من حيث التكلفة في تعزيز آليات التصدي للكوارث من الاعتماد أساساً على الاستجابة والانتعاش في أعقاب الكوارث؛

(ي) ثمة حاجة أيضاً إلى تدابير استباقية، مع مراعاة أن مراحل الإغاثة والتأهيل والإعمار في أعقاب كارثة ما تمثل فرصاً لإعادة تهيئة أسباب الرزق ولتخطيط وإعمار الهياكل المادية والاقتصادية والاجتماعية، على نحو يعزز قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة الكوارث ويخفف من ضعفها أمام مخاطر هذه الكوارث مستقبلاً؛

(ك) يشكل الحد من خطر الكوارث مسألة شاملة لعدة جوانب في سياق التنمية المستدامة وبالتالي عنصراً هاماً لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي بذل كافة الجهود لاستغلال المساعدة الإنسانية على نحو يقلل إلى أبعد الحدود من المخاطر ويؤثر الضعف مستقبلاً.

باء - أولويات العمل

١٤ - استناداً إلى نتائج استعراض استراتيجية يوكوهاما، وإلى مداوات المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث وبخاصة النتائج المنشودة والأهداف الاستراتيجية المتفق عليها، اعتمد المؤتمر أولويات العمل الخمس التالية:

١ - ضمان اعتبار الحد من خطر الكوارث أولوية وطنية ومحلية قائمة على قاعدة مؤسسية صلبة للتنفيذ.

٢ - تحديد مخاطر الكوارث وتقييمها ورصدها وتعزيز الإنذار المبكر.

٣ - الاستفادة من المعارف والابتكارات والتعليم لبناء ثقافة للسلامة والقدرة على مواجهة الكوارث على جميع المستويات.

٤ - الحد من عوامل الخطر الأساسية.

٥ - تعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها بفعالية على جميع المستويات.

١٥ - وينبغي للدول والمنظمات الإقليمية والدولية وغيرها من الأطراف المعنية أن تراعي، في النهج الذي تتبعه للحد من خطر الكوارث، الأنشطة الرئيسية الواردة ضمن كل أولوية من الأولويات الخمس وأن تنفذها بما يتناسب مع ظروفها وقدراتها.

١- ضمان اعتبار الحد من خطر الكوارث أولوية وطنية ومحلية قائمة على قاعدة مؤسسية صلبة للتنفيذ

١٦- إن البلدان التي تضع أُطراً سياسية وتشريعية ومؤسسية للحد من خطر الكوارث وتستطيع إحداث التقدم وتتبعه من خلال مؤشرات معينة قابلة للقياس هي أقدر كثيراً من غيرها على إدارة المخاطر التي تواجهها وعلى تحقيق توافق واسع في الآراء حول تدابير الحد من خطر الكوارث والمشاركة فيها والامتثال لها في جميع قطاعات المجتمع.

الأنشطة الرئيسية:

١) الأطر المؤسسية والتشريعية الوطنية

(أ) دعم إنشاء وتعزيز آليات وطنية متكاملة للحد من خطر الكوارث، مثل مناهج عمل وطنية متعددة القطاعات^(١٠)، تُسند إليها مسؤوليات على كافة المستويات الوطنية والمحلية لتيسير التنسيق عبر جميع القطاعات. كما ينبغي لمناهج العمل الوطنية أن تيسر التنسيق عبر القطاعات، وذلك إقامة حوار واسع النطاق على الصعيدين الوطني والإقليمي لإذكاء الوعي لدى القطاعات المعنية.

(ب) إدماج إدارة المخاطر والحد منها في سياسات التنمية والتخطيط على جميع مستويات الحكم، بما في ذلك في استراتيجيات وقطاعات الحد من الفقر وفي السياسات والخطط المتعددة القطاعات.

(ج) القيام، عند الاقتضاء، باعتماد أو تعديل التشريعات لدعم الحد من خطر الكوارث، بما في ذلك الأنظمة والآليات التي تشجع على الامتثال وتعزز حوافز الاضطلاع بأنشطة الحد من خطر الكوارث وتخفيف آثارها.

(د) الاعتراف بأهمية وخصوصية أنماط واتجاهات الخطر على المستوى المحلي، وإضفاء اللامركزية على مسؤوليات وموارد الحد من خطر الكوارث وإنائها بالسلطات دون الوطنية والمجتمعات المحلية المعنية، حسب الاقتضاء.

(١٠) دعا قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٣/١٩٩٩ وقرارات الجمعية العامة ١٩٥/٥٦ و٢١٤/٥٨ إلى إقامة مناهج عمل وطنية للحد من الكوارث. و"مناهج العمل الوطنية" هي عبارة عامة تستعمل للدلالة على الآليات الوطنية المسؤولة عن التنسيق وتقديم المشورة في السياسات العامة المعنية بالحد من خطر الكوارث التي يجب أن تكون في طبيعتها متعددة القطاعات والتخصصات، بمشاركة القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني الذي يشمل جميع الكيانات المعنية داخل بلد ما (بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة الموجودة على الصعيد الوطني، عند الاقتضاء). وتمثل مناهج العمل الوطنية الآلية الوطنية للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.

٢٠ الموارد

- (هـ) تقييم قدرات الموارد البشرية الموجودة للحد من خطر الكوارث على جميع المستويات ووضع خطط وبرامج لبناء القدرات استجابة للمتطلبات الحالية والمستقبلية.
- (و) تحديد أولويات واضحة لتخصيص الموارد لوضع وتنفيذ السياسات والبرامج والقوانين واللوائح المتعلقة بالحد من خطر الكوارث في جميع القطاعات والسلطات ذات الصلة على جميع مستويات الإدارة والميزانية.
- (ز) ينبغي أن تظهر الحكومات الإرادة السياسية القوية اللازمة لتعزيز مبدأ الحد من الكوارث وإدماجه في برامجها الإنمائية.

٣٠ مشاركة المجتمعات المحلية

- (ح) تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في الحد من خطر الكوارث من خلال اعتماد سياسات محددة، والنهوض بإقامة الشبكات، والإدارة الاستراتيجية لموارد المتطوعين، وإسناد الأدوار والمسؤوليات، وتفويض وتوفير السلطة والموارد اللازمة.

٢- تحديد مخاطر الكوارث وتقييمها ورصدها وتعزيز الإنذار المبكر

١٧- إن الإلمام بالمخاطر وبأوجه الضعف المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تواجهها أكثرية المجتمعات وبكيفية تغييرها على المدين القصير والطويل، هو نقطة الانطلاق نحو الحد من خطر الكوارث وتعزيز ثقافة القدرة على مواجهة الكوارث، وما يعقبها من إجراءات تتخذ على أساس ذلك الإلمام.

الأنشطة الرئيسية:

١٠ تقييم المخاطر على الصعيدين الوطني والمحلي

(أ) وضع خرائط المخاطر وتحديثها بصفة دورية وتعميمها على نطاق واسع، هي والمعلومات ذات الصلة، على صانعي القرار وعموم الجمهور والمجتمعات المعرضة للخطر^(١١) بالشكل المناسب.

(ب) استحداث نظم مؤشرات عن خطر الكوارث وبؤر الضعف على الصعيدين الوطني ودون الوطني تمكن صانعي القرار من تقييم أثر الكوارث^(١٢) في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتعميم النتائج على صانعي القرار والجمهور والسكان المعرضين للمخاطر.

(١١) للاطلاع على نطاق إطار العمل هذا، انظر الحواشي ١ و ٢ و ٣.

(١٢) انظر الحواشي ١ و ٢ و ٣.

(ج) تسجيل وتحليل وتلخيص وتعميم المعلومات الإحصائية عن تواتر المخاطر وآثارها وحسائرها، بصفة منتظمة من خلال آليات دولية وإقليمية ووطنية ومحلية.

الإندار المبكر

٢٠

(د) وضع نظم للإندار المبكر تتمحور حول الناس، بحيث تكون إنذارها محددة التوقيت يستوعبها الأشخاص المعرضون للخطر، وتراعي الخصائص الديمغرافية والجنسانية والثقافية والمعيشية للجمهور المستهدف، وتضم إرشادات بشأن كيفية التصرف لدى سماع الإنذارات، وتدعم العمليات الفعلية التي يتولى القيام بها المسؤولون عن إدارة الكوارث وغيرهم من صانعي القرار.

(هـ) إقامة نظم معلومات واستعراضها بصفة دورية وصيانتها كجزء من نظم الإنذار المبكر بهدف ضمان اتخاذ إجراءات سريعة ومنسقة في حالات الإنذار/الطوارئ.

(و) بناء قدرات مؤسسية تكفل حسن إدماج نظم الإنذار المبكر في السياسة الحكومية وفي عمليات صنع القرار ونظم إدارة الطوارئ على كل من الصعيدين الوطني والمحلي، وخضوع هذه النظم للاختبار وتقييم الأداء بانتظام.

(ز) تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي الثاني المعني بالإنذار المبكر المعقود في بون، ألمانيا، في عام ٢٠٠٣^(١٣) بما في ذلك من خلال تعزيز التنسيق والتعاون بين جميع القطاعات والعناصر الفاعلة المعنية في سلسلة الإنذار المبكر بغية إنشاء نظم للإنذار المبكر فعالة تماما.

(ح) تنفيذ نتائج استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية بطرق منها إقامة وتعزيز نظم فعالة للإنذار المبكر وغيرها من تدابير التخفيف من الآثار والتصدي لها.

القدرة

٣٠

(ط) دعم استحداث واستدامة الهياكل الأساسية والقدرات العلمية والتكنولوجية والفنية والمؤسسية اللازمة للبحث والمراقبة والتحليل ورسم الخرائط، وعند الإمكان، التنبؤ بالأخطار الطبيعية والأخطار ذات الصلة، وبؤر الضعف وآثار الكوارث.

(ي) دعم وضع وتحسين قواعد البيانات ذات الصلة والنهوض بتبادل البيانات وتعميمها بصورة كاملة ومفتوحة لأغراض التقييم والرصد والإنذار المبكر، حسب الاقتضاء، على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية.

(ك) دعم تحسين الأساليب والقدرات العلمية والتقنية على تقييم المخاطر ورصدها والإنذار المبكر بها، عن طريق البحث وعقد الشراكات والتدريب وبناء القدرات

(١٣) وفقاً للتوصية الواردة في قرار الجمعية العامة ٥٨/٢١٤.

التقنية. والنهوض بعمليات مراقبة الأرض موقعياً وفضائياً، وتكنولوجيات الفضاء، والاستشعار من بعد، ونظم المعلومات الجغرافية، ووضع النماذج المتعلقة بالأخطار والتنبؤ بها، ووضع النماذج المتعلقة بالأحوال الجوية والمناخية والتنبؤ بها، ووسائل الاتصال، ودراسات تكاليف ومنافع تقييم المخاطر والإنذار المبكر.

(ل) إنشاء وتعزيز القدرة على تسجيل وتحليل وتلخيص وتعميم وتبادل المعلومات والبيانات الإحصائية عن خرائط الأخطار، ومخاطر الكوارث وآثارها والخسائر المترتبة عليها؛ ودعم إعداد منهجيات مشتركة لتقييم المخاطر ورصدها.

المخاطر الإقليمية والناشئة

(م) القيام، حسب الاقتضاء، بتجميع وتوحيد المعلومات والبيانات الإحصائية المتعلقة بمخاطر الكوارث وآثارها والخسائر الناجمة عنها على الصعيد الإقليمي.

(ن) التعاون إقليمياً ودولياً، حسب الاقتضاء، بهدف تقييم ورصد المخاطر الإقليمية أو العابرة للحدود وتبادل المعلومات وإتاحة الإنذار المبكر، من خلال الترتيبات الملائمة، ومنها مثلاً الترتيبات المتعلقة بإدارة أحواض الأنهار.

(س) إجراء بحوث وتحليلات والإبلاغ عن التغيرات الطويلة المدى والقضايا الناشئة التي يمكن أن تزيد من بؤر الضعف والمخاطر أو قدرة السلطات والمجتمعات المحلية على التصدي للكوارث.

٣- الاستفادة من المعارف والابتكارات والتعليم لبناء ثقافة للسلامة والقدرة على مواجهة الكوارث على جميع المستويات

١٨- يمكن الحد من الكوارث بشكل كبير إذا أُحسن إعلام الناس وحُفِزوا على الأخذ بثقافة اتقاء الكوارث ومواجهتها، وهو ما يتطلب بدوره تجميع وتصنيف وتعميم المعارف والمعلومات المناسبة عن الأخطار وبؤر الضعف والقدرات.

الأنشطة الرئيسية:

إدارة المعلومات وتبادلها

(أ) توفير معلومات سهلة الفهم عن أخطار الكوارث وخيارات الوقاية، وإتاحتها بوجه خاص للمواطنين في المناطق الشديدة الخطورة، بغية تشجيع الناس وتمكينهم من العمل على الحد من المخاطر وبناء القدرة على مواجهتها. وينبغي أن تشمل المعلومات ما هو مناسب من المعارف التقليدية ومعارف السكان الأصليين والتراث الثقافي وتكييفها لتلائم احتياجات مختلف المجموعات المستهدفة، على أن تراعى العوامل الثقافية والاجتماعية.

(ب) دعم الشبكات القائمة بين خبراء الكوارث والمسؤولين عن إدارتها والتخطيط لها في مختلف القطاعات والمناطق، ووضع أو تعزيز إجراءات لاستغلال الخبرات المتاحة عند قيام الوكالات وغيرها من العناصر الفاعلة الهامة بوضع خطط محلية للحد من المخاطر.

(ج) تعزيز وتحسين الحوار والتعاون بين الأوساط العلمية والعاملين في مجال الحد من خطر الكوارث، وتشجيع الشراكات بين الأطراف المعنية، بما يشمل الأطراف التي تتناول في عملها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للحد من خطر الكوارث.

(د) تعزيز استخدام وتطبيق وتوفير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الفضائية الحديثة وما يتصل بها من خدمات، فضلاً عن عمليات مراقبة الأرض، بهدف دعم الحد من خطر الكوارث، وبخاصة لأغراض التدريب وتقاسم المعلومات وتعميمها على مختلف فئات المستفيدين.

(هـ) القيام، على المدى المتوسط، بوضع أدلة وقوائم جرد سهلة الاستعمال على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، ونظم وطنية لتقاسم المعلومات، وخدمات لتبادل المعلومات بشأن الممارسات الجيدة وتكنولوجيات الحد من خطر الكوارث الفعالة من حيث التكلفة والسهلة الاستعمال والدروس المستفادة من السياسات والخطط والتدابير المتصلة بالحد من خطر الكوارث.

(و) ينبغي للمؤسسات المعنية بالتنمية الحضرية أن توفر للجمهور معلومات عن خيارات الحد من خطر الكوارث قبل إقامة أي مشروع بناء أو شراء أرض أو بيعها.

(ز) استيفاء مصطلحات دولية موحدة وتعميمها على نطاق واسع بشأن الحد من خطر الكوارث، بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية على الأقل، لاستعمالها في التطوير البرنامجي والمؤسسي والعمليات والبحوث ومناهج التدريب وبرامج الإعلام العام.

التعليم والتدريب

٢٠

(ح) التشجيع على إدراج المعارف المتصلة بالحد من خطر الكوارث في الفروع المناسبة من المناهج الدراسية على جميع المستويات، واستعمال القنوات الرسمية وغير الرسمية الأخرى لإيصال المعلومات للشباب والأطفال؛ والتشجيع على إدماج الحد من خطر الكوارث بصفته عنصراً أصيلاً من عناصر عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٥).

(ط) التشجيع على تنفيذ برامج محلية لتقييم المخاطر والتأهب للكوارث في المدارس وفي مؤسسات التعليم العالي.

(ي) التشجيع على تنفيذ برامج وأنشطة في المدارس لتعلم كيفية الإقلال إلى أدنى حد من آثار المخاطر.

(ك) وضع برامج تدريبية وتعليمية تتناول الحد من خطر الكوارث وتستهدف قطاعات معينة (المخططين في مجال التنمية، والقائمين على إدارة حالات الطوارئ، ومسؤولي الحكم المحلي، ومن سواهم).

(ل) النهوض بمبادرات للتدريب على مستوى المجتمع المحلي، تراعي دور المتطوعين عند الاقتضاء، بغية تعزيز القدرات المحلية على التخفيف من حدة الكوارث والتصدي لها.

(م) ضمان مساواة الحصول على فرص التدريب والتعليم الملائمة لفائدة النساء والفئات الضعيفة؛ والنهوض ببرامج تدريبية للتوعية بالفوارق الجنسانية والثقافية بوصفها عناصر أصيلة من التعليم والتدريب على الحد من خطر الكوارث.

البحث

(ن) استحداث أساليب محسنة للتقييمات التنبؤية للمخاطر المتعددة وتحليل المنافع والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية لمبادرات الحد من المخاطر على جميع المستويات؛ وإدماج تلك الأساليب في عمليات اتخاذ القرار على الصعيد الإقليمية والوطنية والمحلية.

(س) تعزيز القدرة التقنية والعلمية على استحداث وتطبيق أساليب ودراسات ونماذج تكفل تقييم بؤر الضعف وأثر المخاطر الجيولوجية والمتعلقة بالأحوال الجوية والمياه والمناخ، بما في ذلك تحسين قدرات الرصد والتقييم الإقليمية.

إذكاء الوعي العام

(ع) تعزيز إسهام وسائط الإعلام في حفز المجتمع على الأخذ بثقافة مواجهة الكوارث والمشاركة القوية في حملات التعليم العام المستدامة والمشاورات العامة على جميع مستويات المجتمع.

الحد من عوامل الخطر الأساسية

١٩- يتم تناول مخاطر الكوارث المتعلقة بتغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية واستخدام الأراضي، وأثر المخاطر المرتبطة بالأحداث الجيولوجية والأحوال الجوية والمياه وتقلب المناخ وتغيره، في خطط وبرامج التنمية القطاعية وفي حالات ما بعد الكوارث.

الأنشطة الرئيسية:

إدارة البيئة والموارد الطبيعية

١٠ (أ) التشجيع على استغلال الموارد الطبيعية وإدارتها بطريقة مستدامة، بما في ذلك من خلال تحسين أنشطة تخطيط وتطوير استخدام الأراضي بغية الحد من أوجه الخطر والضعف.

(ب) تنفيذ نهج متكاملة لإدارة البيئة والموارد الطبيعية تشمل الحد من خطر الكوارث، بما فيها التدابير الهيكلية وغير الهيكلية^(١٤) مثل الإدارة المتكاملة للفيضانات والإدارة الملائمة للنظم البيئية الهشة.

(ج) تعزيز إدماج الحد من المخاطر المرتبطة بتقلب المناخ حالياً وتغييره مستقبلاً في استراتيجيات الحد من خطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ. ويشمل ذلك تحديداً واضحاً لمخاطر الكوارث المرتبطة بالمناخ، ووضع تدابير معينة للحد من المخاطر، واستخداماً محسناً واعتمادياً لمعلومات المخاطر المناخية من جانب المخططين والمهندسين وغيرهم من صانعي القرار.

ممارسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية

٢٠ (د) النهوض بالأمن الغذائي كعنصر هام من عناصر ضمان قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة الأخطار، وبخاصة في بعض المناطق المعرضة للجفاف والفيضانات والأعاصير وغيرها من الأخطار التي يمكن أن تضعف أساليب المعيشة الزراعية.

(هـ) إدماج تخطيط الحد من خطر الكوارث في القطاع الصحي. والنهوض بهدف "المستشفيات الآمنة من الكوارث" بالتأكد من أن جميع المستشفيات الجديدة مشيدة بمستوى من الوقاية يعزز قدرتها على مواصلة أداء عملها في حالات الكوارث وتنفيذ تدابير التخفيف من حدة الكوارث لتعزيز المرافق الصحية القائمة، وبخاصة المرافق التي تقدم الرعاية الصحية الأولية.

(و) حماية وتعزيز المرافق العامة والهياكل الأساسية المادية، وبخاصة المدارس والمصحات والمستشفيات ومحطات معالجة المياه ومحطات الطاقة، والاتصالات وخطوط النقل

(١٤) "تشير التدابير الهيكلية إلى أي بناء مادي الهدف منه الحد من العواقب الممكنة للأخطار أو تفاديها، وتشمل تدابير هندسية وتشبيد بني وهياكل أساسية مقاومة للأخطار وواقية منها. وتشير التدابير غير الهيكلية إلى وضع السياسات، وإذكاء الوعي، وتطوير المعارف، والتزام الجمهور، والأساليب والممارسات التنفيذية، بما في ذلك آليات المشاركة وإتاحة المعلومات، التي يمكن أن تحد من المخاطر والآثار ذات الصلة". الأمم المتحدة/الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. حنيف، ٢٠٠٤.

الحيوية، ومراكز الإنذار بالكوارث وإدارتها، والأراضي والبني الهامة ثقافياً، من خلال إحكام التصميم والتعديل التحديثي والإعمار بغية جعلها قادرة قدرة كافية على مواجهة الأخطار.

(ز) تعزيز تنفيذ آليات شبكات الأمان الاجتماعية بغية مساعدة الفقراء والمسنين والمعوقين وغيرهم من الشرائح السكانية المتضررة بالكوارث. وتعزيز خطط الانتعاش، بما في ذلك برامج التدريب النفسي-الاجتماعي لتخفيف الأضرار النفسية التي تصيب الفئات الضعيفة، ولا سيما الأطفال، في أعقاب الكوارث.

(ح) إدماج تدابير الحد من خطر الكوارث في عمليات الإنعاش والتأهيل في أعقاب الكوارث^(١٥) واستغلال الفرص خلال مرحلة الانتعاش لاستحداث قدرات تحد من خطر الكوارث على المدى الطويل، بما في ذلك من خلال تقاسم الخبرات والمعارف والدروس المستفادة.

(ط) السعي للتأكد، عند الاقتضاء، من أن البرامج الخاصة بالمشردين لن تزيد من المخاطر ومن التأثير بها.

(ي) النهوض بتنوع خيارات الدخل للسكان المقيمين في المناطق الشديدة التعرض للمخاطر بغية الحد من تأثيرها بها، وضمان عدم تفويض دخلها وممتلكاتها بسبب السياسات والعمليات الإنمائية التي تزيد من ضعفها أمام الكوارث.

(ك) النهوض باستحداث آليات تقاسم المخاطر المالية، وبخاصة التأمين وإعادة التأمين ضد المخاطر.

(ل) تعزيز إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص بغية تحسين إسهام القطاع الخاص في أنشطة الحد من خطر الكوارث؛ وتشجيع القطاع الخاص على الترويج لثقافة اتقاء الكوارث، بزيادة التشديد على الأنشطة السابقة للكوارث وتخصيص الموارد لها مثل عمليات تقييم المخاطر ونظم الإنذار المبكر.

(م) وضع وتعزيز أدوات مالية بديلة وابتكارية للتصدي لخطر الكوارث.

تخطيط استخدام الأراضي وغيرها من التدابير التقنية

٣٠

(ن) إدماج تقييمات خطر الكوارث في التخطيط والإدارة الحضريين للمستوطنات البشرية المعرضة للكوارث، وبخاصة للمناطق الكثيفة السكان وللمستوطنات السريعة التحضر. وينبغي، على سبيل الأولوية، تناول قضايا المساكن غير النظامية أو غير الدائمة وموقع المساكن في المناطق الشديدة الخطر، بما في ذلك في إطار برامج الحد من وطأة الفقر الحضري وتحسين حالة الأحياء الفقيرة.

(١٥) وفقاً للمبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦.

(س) مراعاة اعتبارات خطر الكوارث في إجراءات التخطيط لمشاريع البنى التحتية الرئيسية، بما في ذلك معايير تصميم تلك المشاريع والموافقة عليها وتنفيذها والاعتبارات القائمة على تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

(ع) وضع واستيفاء وتشجيع استخدام المبادئ التوجيهية العامة وأدوات الرصد للحد من خطر الكوارث في سياق سياسات استخدام الأراضي وتخطيطها.

(ف) إدماج تقييم خطر الكوارث في تخطيط وإدارة التنمية الريفية، وبخاصة في المناطق الجبلية والسهول الساحلية المعرضة للفيضانات، بما في ذلك من خلال تحديد مناطق الأراضي المتاحة والآمنة لإقامة المستوطنات البشرية.

(ص) تشجيع تنقيح قواعد ومعايير البناء وممارسات الإصلاح والإعمار الحالية أو استحداث الجديدة منها على الصعيدين الوطني أو المحلي، حسب الاقتضاء، بهدف جعلها أنسب تطبيقاً في السياق المحلي، وبخاصة في المستوطنات البشرية غير النظامية والمهمشة، وتعزيز القدرة على تطبيق تلك القواعد ورصدها وإنفاذها، من خلال نهج قوامه التوافق في الآراء، بغية تعزيز البنى المقاومة للكوارث.

٥- تعزيز التأهب للكوارث بغية التصدي لها على نحو فعال

٢٠- من الممكن عند وقوع الكوارث التخفيف من حدة عواقبها وحسائها بشكل كبير إذا ما كانت السلطات والأفراد والجماعات في المناطق المعرضة للخطر حسنة التأهب ومستعدة للعمل وإذا ما تسلحت بالمعرفة والقدرة على إدارة الكوارث بفعالية.

الأنشطة الرئيسية:

(أ) تعزيز القدرات السياسية والتقنية والمؤسسية على إدارة الكوارث إقليمياً ووطنياً ومحلياً، بما فيها القدرات ذات الصلة بالتكنولوجيا والتدريب والموارد البشرية والمادية.

(ب) تعزيز ودعم الحوار وتبادل المعلومات والتنسيق بين الوكالات والمؤسسات العاملة على جميع المستويات في قطاعات الإنذار المبكر والحد من خطر الكوارث والتصدي لها والتنمية، من أجل التشجيع على الأخذ بنهج شامل إزاء الحد من خطر الكوارث.

(ج) تعزيز نهج إقليمية منسقة ووضعها عند اللزوم، واستحداث أو استيفاء سياسات وآليات تنفيذية وخطط ونظم اتصالات على الصعيد الإقليمي بهدف التأهب للكوارث وضمان التصدي لها بسرعة وفعالية في الحالات التي تفوق قدرات التصدي الوطنية.

(د) إعداد أو استعراض خطط وسياسات التأهب للكوارث والطوارئ على جميع المستويات واستيفائها دورياً، مع التركيز بوجه خاص على أكثر المناطق والجماعات

ضعفًا. والسنهوض بتمارين دورية للتأهب للكوارث، بما في ذلك تمارين الإجلاء، بهدف ضمان التصدي للكوارث بسرعة وفعالية ووصول إمدادات الغوث الأساسية الغذائية وغير الغذائية، حسبما تقتضيه الاحتياجات المحلية.

(هـ) تعزيز إقامة صناديق للطوارئ، حيثما وعندما يقتضي الأمر، لدعم تدابير التصدي والانتعاش والتأهب.

(و) استحداث آليات محددة لحث الأطراف المعنية، بما في ذلك المجتمعات المحلية، على المشاركة الفعالة في أنشطة الحد من خطر الكوارث والتحكم بهذه الأنشطة، وبخاصة الاعتماد على روح التطوع.

رابعاً - التنفيذ والمتابعة

ألف - اعتبارات عامة

٢١- ينبغي لمختلف الأطراف المعنية أن تضطلع بتنفيذ أهداف وأولويات العمل الاستراتيجية المحددة في إطار العمل هذا ومتابعتها ضمن نهج جامع لعدة قطاعات، بما في ذلك القطاع الإنمائي. والدول والمنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، مدعوة إلى إدماج اعتبارات الحد من خطر الكوارث في سياساتها الإنمائية المستدامة وتخطيطها وبرمجتها على جميع المستويات. ويمثل المجتمع المدني، شاملاً المستوعين والمنظمات الأهلية والدوائر العلمية والقطاع الخاص أطرافاً معنية حيوية في دعم تنفيذ الحد من خطر الكوارث على جميع المستويات.

٢٢- وفيما تتحمل كل دولة مسؤولية أساسية عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، فإن من الضروري هئية بيئة دولية تتيح الإمكانيات لحفز تطوير المعارف والقدرات والحوافز اللازمة والإسهام فيها بغية إقامة أمم ومجتمعات محلية قادرة على مواجهة الكوارث. وينبغي للدول والمنظمات الإقليمية والدولية تعزيز التنسيق الاستراتيجي بين الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، والهيئات الإقليمية، والوكالات المانحة، والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الحد من خطر الكوارث، استناداً إلى استراتيجية دولية معززة للحد من الكوارث. وينبغي إيلاء الاعتبار خلال السنوات القادمة لضمان تنفيذ وتعزيز الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة بالحد من خطر الكوارث.

٢٣- كما ينبغي للدول والمنظمات الإقليمية والدولية دعم قدرات الآليات والمنظمات الإقليمية على وضع خطط وسياسات وممارسات مشتركة إقليمية، حسب الاقتضاء، دعماً لإقامة الشبكات، وأنشطة الدعوة والتنسيق وتبادل المعلومات والخبرات، والرصد العلمي للأخطار وبؤر الضعف، وتطوير القدرة المؤسسية والقدرة على التصدي لمخاطر الكوارث.

٢٤- وتشجّع جميع العناصر الفاعلة على بناء شراكات تجمع بين مختلف الأطراف المعنية، على كافة المستويات، حسب الاقتضاء، وعلى أساس طوعي، بغية الإسهام في تنفيذ إطار العمل هذا. كما تشجّع الدول وغيرها من العناصر الفاعلة على النهوض بتعزيز أو إنشاء فرق المتطوعين على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، والتي يمكن أن تتاح للبلدان وللمجتمع الدولي للإسهام في التصدي لبؤر الضعف والحد من خطر الكوارث^(١٦).

٢٥- وتؤكد استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية أن هذه الدول تقع في أكثر مناطق العالم تأثراً من حيث شدة الكوارث الطبيعية والبيئية وتواترها وآثارها المتزايدة، وتواجه عواقب اقتصادية واجتماعية وبيئية شديدة للغاية. وقد تعهدت الدول الجزرية الصغيرة النامية بتعزيز أطرها الوطنية لزيادة فعالية إدارة الكوارث، وهي ملتزمة إذا ما نالت الدعم اللازم من المجتمع الدولي بتحسين قدرتها الوطنية على التخفيف من حدة الكوارث والتأهب لها والإنذار المبكر بها، وزيادة وعي الجمهور بالحد من الكوارث، وحفز الشراكات المتعددة الاختصاصات والقطاعات، وإدماج إدارة المخاطر في عمليات التخطيط الوطني، والتصدي للقضايا المتصلة بترتيبات التأمين وإعادة التأمين، وتحسين قدرتها على التنبؤ بحالات الطوارئ والتصدي لها، بما في ذلك حالات الطوارئ التي تلم بالمستوطنات البشرية بسبب الكوارث الطبيعية والبيئية.

٢٦- ونظراً إلى أوجه الضعف الخاصة بأقل البلدان نمواً وعدم كفاية قدراتها للتصدي للكوارث والتعافي منها، ينبغي توفير الدعم لهذه البلدان على سبيل الأولوية في أعمال البرامج الأساسية والآليات المؤسسية المناسبة من أجل تنفيذ إطار العمل، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة المالية والتقنية لبناء القدرة في مجال الحد من خطر الكوارث باعتبار ذلك وسيلة فعالة ومستدامة لانتقاء الكوارث والتصدي لها.

٢٧- وتطرح الكوارث في أفريقيا عقبة رئيسية أمام الجهود التي تبذلها القارة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وخاصة بالنظر إلى عدم كفاية قدرات المنطقة على التنبؤ بالكوارث ورصدها والتصدي لها والتخفيف من آثارها. والحد من ضعف سكان أفريقيا أمام الأخطار عنصر ضروري في استراتيجيات الحد من الفقر، بما في ذلك بذل الجهود لحماية مكاسب التنمية السابقة. ولا بد من توفير المساعدة المالية والتقنية من أجل تعزيز قدرات البلدان الأفريقية، بما في ذلك نظم المراقبة والإنذار المبكر، والتقييم والوقاية والتأهب والتصدي والانتعاش.

٢٨- وستكون متابعة قرارات المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، حسب الاقتضاء، جزءاً مدججاً ومنسقاً من متابعة المؤتمرات الرئيسية الأخرى في الميادين المتصلة بالحد من خطر الكوارث^(١٧). وينبغي أن يتضمن ذلك إشارة محددة إلى التقدم المحرز في مجال الحد

(١٦) امتثالا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١١٨/٥٨ وقرار الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية ٢٠١٨(د-٣٤-٠٤/٠).

(١٧) على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء.

من خطر الكوارث مع مراعاة الأهداف الإنمائية المتفق عليها، ومنها الأهداف الواردة في إعلان الألفية.

٢٩- وسيخضع تنفيذ إطار العمل هذا للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥ للاستعراض على النحو المناسب.

باء - الدول

٣٠- ينبغي لجميع الدول أن تسعى للاضطلاع بالمهام التالية على الصعيدين الوطني والمحلي، بالاستناد إلى إحساس قوي بالملكية وبالتعاون مع المجتمع المدني وغيره من الأطراف المعنية، في حدود قدراتها المالية والبشرية والمادية، ومع مراعاة متطلباتها القانونية المحلية والصكوك الدولية القائمة المعنية بالحد من خطر الكوارث. وينبغي للدول أيضاً أن تسهم بنشاط في التعاون الإقليمي والدولي، بما يتفق مع الفقرتين ٣٣ و ٣٤.

(أ) إجراء تقييمات مرجعية وطنية لحالة الحد من خطر الكوارث ونشر نتائجها، وفقاً لقدرات كل دولة واحتياجاتها وسياساتها، ومشاركة هذه المعلومات، عند الاقتضاء، مع الهيئات الإقليمية والدولية المعنية؛

(ب) تعيين آلية تنسيق وطنية ملائمة لتنفيذ إطار العمل هذا ومتابعته، وإبلاغ أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث بذلك؛

(ج) القيام بنشر موجز للبرامج الوطنية للحد من خطر الكوارث ذات الصلة بإطار العمل هذا، بما يشمل التعاون الدولي، واستيفاء هذا الموجز بصفة دورية؛

(د) إعداد إجراءات لاستعراض التقدم المحرز على الصعيد الوطني في تنفيذ إطار العمل هذا، على أن تشمل نظم تحليل التكاليف والفوائد، والرصد والتقييم المتواصلين لبؤر الضعف والمخاطر، وبخاصة فيما يتعلق بالمناطق المعرضة لأخطار الرطوبة الجوية والزلازل، حسب الاقتضاء؛

(هـ) إدراج معلومات عن التقدم المحرز في الحد من خطر الكوارث في آليات الإبلاغ للأطر الدولية القائمة وغيرها من الأطر المعنية بالتنمية المستدامة، حسب الاقتضاء؛

(و) النظر، حسب الاقتضاء، في الانضمام إلى الصكوك القانونية الدولية المتصلة بالحد من الكوارث أو الموافقة أو التصديق عليها، واتخاذ الدول الأطراف في تلك الصكوك تدابير لتنفيذها الفعلي^(١٨)؛

(١٨) مثل اتفاقية تامبيري المتعلقة بتوفير موارد الاتصالات للتخفيف من آثار الكوارث ولعمليات الإغاثة (١٩٩٨)، التي بدأ نفاذها في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

(ز) التشجيع على إدماج الحد من المخاطر المرتبطة بتقلب المناخ حالياً وتغيره مستقبلاً في استراتيجيات الحد من خطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، وضمان مراعاة إدارة المخاطر المرتبطة بالأحداث الجيولوجية، مثل الزلازل والانزلاقات الأرضية، مراعاة كاملة في برامج الحد من خطر الكوارث.

جيم - المنظمات والمؤسسات الإقليمية

٣١- المنظمات الإقليمية التي تؤدي دوراً يتعلق بالحد من خطر الكوارث مدعوة إلى الاضطلاع بالمهام التالية في حدود ولاياتها وأولوياتها ومواردها:

(أ) النهوض بالبرامج الإقليمية، بما يشمل برامج التعاون التقني وتطوير القدرات، واستحداث منهجيات ومعايير لرصد وتقييم المخاطر وبؤر الضعف، وتقاسم المعلومات، والتعبئة الفعالة للموارد، بغية دعم الجهود الوطنية والإقليمية لتحقيق أهداف إطار العمل هذا؛

(ب) إجراء تقييمات مرجعية إقليمية ودون إقليمية لحالة الحد من خطر الكوارث ونشر نتائجها، وفقاً للاحتياجات المحددة وبما يتناسب مع ولاياتها؛

(ج) تنسيق الاستعراضات الدورية بشأن التقدم المحرز في المنطقة وبشأن المعوقات واحتياجات الدعم ونشر نتائجها، وتقديم المساعدة التي تطلبها البلدان في إعداد الملخصات الوطنية الدورية لبرامجها ولما أحرزته من تقدم؛

(د) إنشاء أو تعزيز المراكز التعاونية الإقليمية المتخصصة، حسب الاقتضاء، في البحث والتدريب والتعليم وبناء القدرات في مجال الحد من خطر الكوارث؛

(هـ) دعم استحداث آليات وقدرات إقليمية للإنذار المبكر بالكوارث، بما فيها أمواج التسونامي^(١٩).

دال - المنظمات الدولية

٣٢- إن المنظمات الدولية، بما فيها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، مدعوة إلى الاضطلاع بالمهام التالية في حدود ولاياتها وأولوياتها ومواردها:

(أ) المشاركة الكاملة في دعم وتنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، والتعاون من أجل وضع نهج متكاملة لبناء أمم ومجتمعات قادرة على مواجهة الكوارث، وذلك بالتشجيع على تعزيز الروابط والاتساق وإدراج عناصر الحد من خطر

(١٩) وجه مجلس الأمم المتحدة الاستشاري المعني بالمياه والصرف الصحي الذي أنشأه الأمين العام نداءً عاجلاً لخفض الخسائر البشرية التي تسبب بها الكوارث الكبرى المتصلة بالمياه، بما فيها أمواج التسونامي، إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

الكوارث في المجال الإنساني ومجال التنمية المستدامة على النحو الذي وردت به في إطار العمل هذا؛

(ب) تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة الشاملة على مساعدة البلدان النامية المعرضة للكوارث في الحد من خطر الكوارث من خلال الوسائل وأنشطة التنسيق المناسبة، ووضع وتنفيذ التدابير الملائمة للتقييم المنتظم للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف والأولويات الواردة في إطار العمل هذا، استناداً إلى الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث؛

(ج) تحديد الإجراءات المناسبة لمساعدة البلدان النامية المعرضة للكوارث على تنفيذ إطار العمل هذا؛ وضمان إدراج الإجراءات المناسبة، عند الاقتضاء، في القطاعات والسياسات والبرامج والممارسات العلمية والإنسانية والإنمائية لكل منظمة، وضمان تخصيص التمويل الكافي لتنفيذ تلك الإجراءات؛

(د) مساعدة البلدان النامية المعرضة للكوارث على وضع استراتيجيات وخطط عمل وبرامج وطنية للحد من خطر الكوارث وعلى تطوير قدراتها المؤسسية والتقنية في ميدان الحد من خطر الكوارث، على النحو المحدد في الأولويات الواردة في إطار العمل هذا؛

(هـ) إدراج أنشطة دعم تنفيذ هذا الإطار في آليات التنسيق ذات الصلة مثل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأمانة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (المعنية بالشؤون الإنسانية)، بما في ذلك على الصعيد الوطني ومن خلال نظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وإضافة إلى ذلك، إدراج اعتبارات الحد من خطر الكوارث في أطر المساعدة الإنمائية، مثل التقييم القطري المشترك، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستراتيجيات الحد من الفقر؛

(و) العمل، بالتعاون الوثيق مع الشبكات ومناهج العمل القائمة، على دعم الأنشطة المنسقة عالمياً لجمع البيانات والتنبؤ فيما يتعلق بالأخطار الطبيعية وبؤر الضعف وآثار الكوارث على جميع المستويات. وينبغي أن تشمل هذه المبادرات وضع المعايير، وتعهد قواعد البيانات، ووضع المؤشرات والأرقام القياسية، ودعم نظم الإنذار المبكر، والتبادل الكامل والمفتوح للبيانات واللجوء إلى عمليات المراقبة الموقعية والمراقبة بالاستشعار من بُعد؛

(ز) دعم الدول بمدّها في الوقت المناسب بالمساعدة الغوثية الدولية الملائمة والمنسقة تنسيقاً محكماً، بناءً على طلب البلدان المتضررة، ووفقاً للمبادئ التوجيهية المتفق عليها للمساعدة الغوثية في حالات الطوارئ وترتيبات التنسيق^(٢٠). وتقديم هذه المساعدة بغية الحد من المخاطر وبؤر الضعف، وتحسين القدرات وضمان الترتيبات الفعالة للتعاون الدولي

(٢٠) المبادئ المعرفة في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦.

على البحث والإنقاذ في المناطق الحضرية^(٢١). وضمان وضع ترتيبات على الصعيدين الوطني والمحلي للاستجابة الدولية العاجلة لبلوغ المناطق المتضررة وتعزيز الروابط الملائمة مع جهود الانتعاش والحد من الخطر؛

(ح) تعزيز الآليات الدولية بهدف دعم الدول المنكوبة بالكوارث خلال المرحلة الانتقالية نحو الانتعاش العمراني والاجتماعي والاقتصادي المستدام والحد من المخاطر مستقبلاً. وينبغي أن يشمل ذلك تقديم الدعم لأنشطة الحد من خطر الكوارث في أعقاب عمليتي الإنعاش والتأهيل وتبادل الممارسات الجيدة والمعارف والدعم التقني مع البلدان والخبراء ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية؛

(ط) تعزيز وتكييف برنامج التدريب المشترك بين الوكالات المعني بإدارة الكوارث استناداً إلى رؤية وإطار استراتيجيين مشتركين بين الوكالات لإدارة خطر الكوارث، على نحو يشمل الحد من خطر الكوارث والتأهب لها والتصدي لها والتعافي منها.

هاء - الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

٣٣- إن الشركاء في الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وبخاصة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالحد من الكوارث وأعضاؤها، بالتعاون مع الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية وبدعم من الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، مطالبون بالمساعدة على تنفيذ إطار العمل هذا كما يلي، رهناً بالقرارات المتخذة بعد إتمام عملية استعراض^(٢٢) الآلية والترتيبات المؤسسية الراهنة:

(أ) استحداث مصفوفة أدوار ومبادرات لدعم متابعة إطار العمل هذا، تضم فرادى أعضاء فرقة العمل وغيرهم من الشركاء الدوليين؛

(ب) تيسير تنسيق العمل الفعال والمتكامل داخل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وفيما بين الكيانات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة وفقاً لولاياتها، بهدف دعم تنفيذ إطار العمل هذا، وتحديد الثغرات في التنفيذ وتيسير عمليات التشاور بغية وضع مبادئ توجيهية وأدوات سياسية لكل مجال يحظى بالأولوية، إلى جانب الخبرات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة؛

(٢١) العمل من أجل التنفيذ المتسق لقرار الجمعية العامة ٥٧/١٥٠.

(٢٢) تجري حالياً عملية استعراض للترتيبات المؤسسية ذات الصلة بالحد من الكوارث، في إطار الأمم المتحدة، وستكتمل عقب المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث بتقييم لدور وأداء الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.

(ج) التشاور مع وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها ذات الصلة، والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف، والمؤسسات التقنية والعلمية ومع الدول المهتمة والمجتمع المدني، بهدف وضع مؤشرات عامة وواقعية وقابلة للقياس، مع مراعاة الموارد المتاحة في فرادى الدول. ويمكن أن تساعد هذه المؤشرات الدول في تقييم ما تحزره من تقدم في تنفيذ إطار العمل هذا. وينبغي أن تكون المؤشرات متوافقة مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية؛

و حال استكمال المرحلة الأولى تشجّع الدول على وضع أو صقل مؤشرات على الصعيد الوطني تعكس أولويات كل منها في مجال الحد من خطر الكوارث، استناداً إلى المؤشرات العامة.

(د) ضمان الدعم لمناهج العمل الوطنية المعنية بالحد من الكوارث، بما في ذلك من خلال توضيح دورها وقيمتها المضافة، وكذلك التنسيق الإقليمي لدعم مختلف احتياجات وأولويات أنشطة الدعوة والسياسات الواردة في إطار العمل هذا، من خلال تنسيق عمل المرافق الإقليمية للحد من الكوارث، استناداً إلى البرامج الإقليمية ومستشاري تقديم المساعدة من الشركاء المعنيين؛

(هـ) التنسيق مع أمانة لجنة التنمية المستدامة لضمان تسجيل الشراكات المعنية المساهمة في تنفيذ إطار العمل في قاعدة بيانات الأمانة للشراكات في مجال التنمية المستدامة؛

(و) حفز تبادل وتجميع وتحليل وتلخيص ونشر أفضل الممارسات والدروس المستفادة والتكنولوجيات والبرامج المتاحة، بغية دعم الحد من خطر الكوارث، بصفتها مركزاً دولياً لتبادل المعلومات، وإدارة منهاج عالمي لتبادل المعلومات بشأن الحد من خطر الكوارث و"حافضة" سجلات في شبكة "الويب" لبرامج ومبادرات الحد من خطر الكوارث التي تنفذ على مستوى كل من الدول والشراكات الإقليمية والدولية^(٢٣)؛

(ز) إعداد استعراضات دورية عن التقدم المحرز في سبيل تحقيق أهداف إطار العمل هذا وأولوياته، في إطار عملية المتابعة والتنفيذ المتكاملة والمنسقة للاجتماعات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة بتكليف من الجمعية العامة^(٢٤)، وتقديم تقارير وملخصات إلى الجمعية العامة وغيرها من الهيئات التابعة للأمم المتحدة حسب الطلب أو عند

(٢٣) للاستعانة بها كأداة لتقاسم الخبرات والمنهجيات المعنية بجهود الحد من الكوارث. وتدعى الدول والمنظمات ذات الصلة إلى المساهمة بنشاط في عملية بناء المعارف بتسجيل جهودها على أساس طوعي مراعاةً للتقدم العالمي المحرز في نتائج المؤتمر.

(٢٤) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٧٠/٥٧، بء، متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة، وقرارات الجمعية العامة بشأن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، التي تطلب إلى الأمين العام أن يعد تقريراً إلى اللجنة الثانية للجمعية العامة في إطار بند "التنمية المستدامة" (٥٤/٢١٩، ٥٦/١٩٥، ٥٧/٢٥٦، ٥٨/٢١٤، ٥٨/١٢٥، ٥٩/٢٣١).

الاقتضاء، استناداً إلى المعلومات الواردة من برامج العمل الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية وغيرها من الأطراف المعنية، على أن يشمل ذلك متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالإنذار المبكر (٢٠٠٣)^(٢٥).

واو - تعبئة الموارد

٣٤- ينبغي للدول، في حدود إمكاناتها المالية، وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية، أن تضطلع من خلال آليات التنسيق المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية المناسبة بالمهام التالية لتعبئة الموارد اللازمة لدعم تنفيذ إطار العمل هذا:

(أ) تعبئة الموارد والقدرات المناسبة لدى الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) اتخاذ الترتيبات اللازمة وتقديم الدعم من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف لتنفيذ إطار العمل هذا في البلدان النامية المعرضة للكوارث، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، والتصدي لمسألة القدرة على تحمل الديون، ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها اتفاقاً متبادلاً، وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب؛

(ج) إدماج تدابير الحد من خطر الكوارث على النحو المناسب في برامج المساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية، ومنها البرامج المتصلة بتخفيف حدة الفقر، وإدارة الموارد الطبيعية، والتنمية الحضرية، والتكيف مع تغير المناخ؛

(د) تقديم تبرعات مالية كافية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث، سعياً لتوفير الدعم الكافي لأنشطة متابعة إطار العمل هذا. واستعراض الاستعمال الحالي لهذا الصندوق وجدوى توسيعه لتحقيق أمور منها مساعدة البلدان النامية المعرضة للكوارث على وضع استراتيجيات وطنية للحد من خطر الكوارث؛

(هـ) إقامة شراكات لتنفيذ خطط تأمين تتيح توزيع المخاطر وتخفيض الأقساط وتوسيع نطاق التغطية، وتزيد بالتالي تمويل الإعمار والتأهيل في مرحلة ما بعد الكوارث، بما في ذلك من خلال إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، حسب الاقتضاء. وهيئة بيئة تشجع ثقافة التأمين في البلدان النامية، حسب الاقتضاء.

(٢٥) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١٤/٥٨.

بعض التطورات المتعددة الأطراف فيما يتصل بالحد من خطر الكوارث

فيما يلي بعض الأطر والإعلانات المتعددة الأطراف ذات الصلة بهذه الوثيقة^(٢٦):

- يدعو الاجتماع الدولي المعني باستعراض تنفيذ برنامج العمل الخاص بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٢٧)، الذي عُقد في موريشيوس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، إلى زيادة الالتزامات للحد من ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية الناجم عن قدرتها المحدودة على التصدي للكوارث والتعافي منها.
- يتضمن برنامج العمل الإنساني الذي اعتمده المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ هدفاً وإجراءات للحد من خطر الكوارث وتأثيرها وتحسين آليات التأهب والتصدي.
- تطلب خطة جوهانسبرغ للتنفيذ التي وضعها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(٢٨) المعقود في عام ٢٠٠٢، في الفقرة ٣٧ منها، اتخاذ إجراءات تحت عنوان: "النهج الشامل والمتكامل للتصدي لمخاطر متعددة لمعالجة أوجه الضعف وتقييم المخاطر وإدارة الكوارث، بما في ذلك الاتقاء منها والتخفيف من حدتها والتأهب لها والتصدي لها والتعافي منها أمرٌ أساسيٌ لجعل العالم أكثر أماناً في القرن الحادي والعشرين"، وذلك لدعم الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث باعتبارها الإجراء الأول. أما موضوع "قابلية التأثر والحد من المخاطر وإدارة الكوارث" فهو موضوع مدرج في برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة المتعدد السنوات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ باعتباره موضوعاً مشتركاً بين عناصر البرنامج كلها.

(٢٦) للاطلاع على قائمة أشمل بالأطر والإعلانات ذات الصلة، انظر وثيقة المعلومات المعنونة: Extracts Relevant to Disaster Risk Reduction From International Policy Initiatives 1994-2003 - Inter-Agency Task Force on Disaster Reduction, ninth meeting, 4-5 May 2004 (مقتطفات من مبادرات السياسة الدولية تتصل بالحد من خطر الكوارث. ١٩٩٤-٢٠٠٣، فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالحد من الكوارث، الاجتماع التاسع، ٤ و٥ أيار/مايو ٢٠٠٤).

(٢٧) قرار الجمعية العامة ٢٠١٣/٥٨. مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

(٢٨) A/CONF.199/20.

- يطلب برنامج العمل الثالث لأقل البلدان نمواً^(٢٩) الذي اعتمد في عام ٢٠٠١ إلى الشركاء في التنمية اتخاذ إجراءات من أجل إيلاء تلك البلدان أولوية عند وضع الترتيبات البرنامجية والمؤسسية الموضوعية لتنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.
- حدد إعلان الألفية^(٣٠) الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ هدفين رئيسيين هما "حماية المستضعفين" و"حماية بيئتنا المشتركة"، يعبران عن العزم على "تكثيف التعاون من أجل خفض عدد وآثار الكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان". وسوف يُجرى في تموز/يوليه ٢٠٠٥ استعراض شامل للتقدم المحرز في تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(٣١).
- أطلق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث^(٣٢) باعتبارها إطاراً وآلية مشتركين بين الوكالات (فرقة عمل مشتركة بين الوكالات معنية بالحد من الكوارث وأمانة مشتركة بين الوكالات) لتكون بمثابة جهة للتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة ولايتها التوعوية العامة وتعزيز الالتزام، وتوسيع نطاق الشبكات والشراكات، وتحسين المعرفة بأسباب الكوارث وبالخيارات المتاحة للحد من مخاطرها، وذلك بالاستناد إلى استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما، وكمتابعة للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية.
- طلب في خطة التنفيذ^(٣٣) إلى الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ "تحسين تقنيات ومنهجيات تقييم آثار تغير المناخ، والتشجيع على مواصلة تقييم الآثار الضارة الآتية الذكر...". وإضافة إلى ذلك، شجعت الجمعية العامة^(٣٤) مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٣٥)، والأطراف في بروتوكول كيوتو^(٣٦) (الذي يبدأ نفاذه في شباط/فبراير ٢٠٠٥) على مواصلة

(٢٩) A/CONF.191/11.

(٣٠) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٣١) قرار الجمعية العامة ٢٩١/٥٨.

(٣٢) قرار الجمعية العامة ٢٩١/٥٨.

(٣٣) A/CONF.199/20، الفقرة ٣٧(هـ).

(٣٤) قرارا الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الكوارث الطبيعية والتعرض لها (٢٣٣/٥٩) و(٢١٥/٥٨).

(٣٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، رقم ٣٠٨٢٢.

(٣٦) FCCC/CP/1997/7/Add.1، المقرر ١/م-أ-٣، المرفق.

التصدي للآثار الضارة لتغير المناخ، لا سيما في البلدان النامية الشديدة الضعف. كما شجعت الجمعية العامة للأمم المتحدة^(٣٧) الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ على مواصلة تقييم ما لتغير المناخ من آثار ضارة في نظم البلدان النامية الاقتصادية والاجتماعية ونظمها الخاصة بالحد من الكوارث الطبيعية.

- اتفاقية تامبيري لعام ١٩٩٨ المتعلقة بتوفير موارد الاتصالات للتخفيف من آثار الكوارث ولعمليات الإغاثة، التي بدأ نفاذها في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.
- اعتمد المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية "استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمناً: مبادئ توجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها، وخطة عملها"^(٣٨) (١٩٩٤)، وذلك بناءً على استعراض منتصف المدة للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية.
- اعتمدت في عام ١٩٩٤ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تتعرض لجفاف أو لتصحّر أو لكليهما بصورة خطيرة، لا سيما في أفريقيا^(٣٩) وبدأ نفاذها في عام ١٩٩٦. واعتمدت اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي^(٤٠) في عام ١٩٩٢ وبدأ نفاذها في عام ١٩٩٣.
- طلبت الجمعية العامة^(٤١) (١٩٩١) تعزيز تنسيق المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ والمساعدات الإنسانية لمواجهة حالات الكوارث الطبيعية المعقدة والطارئة. وأشارت إلى إطار العمل الدولي للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (القرار ٤٤/٢٣٦، ١٩٨٩)، وحددت المبادئ التوجيهية للإغاثة الإنسانية والتأهب والاستعداد والوقاية بشأن استمرارية العمل بين عملية الإغاثة وعملية التأهيل والتنمية.

(٣٧) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الكوارث الطبيعية والتعرض لها (٢٣٣/٥٩ و ٢١٥/٥٨).

(٣٨) A/CONF.172/9.

(٣٩) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٩٥٤، رقم ٣٣٤٨٠.

(٤٠) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٦٠، رقم ٣٠٦١٩.

(٤١) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٢/٤٦.

القرار ٣

تقرير لجنة وثائق التفويض

اعتمد المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، في جلسته العامة التاسعة المعقودة في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بناء على توصية لجنة وثائق التفويض، القرار التالي:

"إن المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث،

"وقد أخذ في اعتباره تقرير لجنة وثائق التفويض^(٤٢) والتوصية الواردة فيه،

يوافق على تقرير لجنة وثائق التفويض".

الفصل الثاني

الحضور وتنظيم العمل

ألف- تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر

١- عُقد المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث في كوبي، هيوغو، اليابان، من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وعقد المؤتمر خلال هذه الفترة تسع جلسات عامة.

باء- الحضور

٢- كانت الدول التالية ممثلة في المؤتمر:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، بالاو، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، توفالو، تونس، تونغغا، جامايكا، الجزائر، جزر سليمان، جزر القمر، جزر كوك، جزر مارشال، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، جمهورية تانزانيا المتحدة، جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية

(٤٢) .A/CONF.206/5

مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، السويد، سويسرا، سيشيل، شيلي، صربيا والجبل الأسود، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غانا، غرينادا، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قبرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، الكرسي الرسولي، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، كيريباتي، كينيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موزامبيق، موناكو، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، نيوي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

٣- وكانت أمانتا اللجنتين الإقليميتين التاليتين ممثلتين في المؤتمر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

٤- وكانت هيئات الأمم المتحدة وبرامجها التالية ممثلة في المؤتمر: مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومركز الأمم المتحدة للتنمية الإقليمية، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي، وجامعة الأمم المتحدة ومتطوعو الأمم المتحدة.

٥- وكانت أمانتا الاتفاقيتين التاليتين ممثلتين في المؤتمر: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها.

٦- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المختصة التالية ممثلة في المؤتمر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

٧- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في المؤتمر: مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، واللجنة الآسيوية المعنية بإدارة الكوارث، ومصرف التنمية الآسيوي، وشبكة آسيا والمحيط الهادئ لبحوث التغير العالمي، ورابطة الدول الكاريبية، وأمانة المجموعة الكاريبية، ومصرف التنمية الكاريبي، والوكالة الكاريبية للاستجابة الطارئة في

حالات الكوارث، ومجلس أوروبا، ومجلس مصرف التنمية الأوروبي، واللجنة الأوروبية، والجماعة الأوروبية، والوكالة الفضائية الأوروبية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والرابطة الإسبانية - الأمريكية للحماية المدنية، ولجنة البلدان الأمريكية للحد من الكوارث الطبيعية/منظمة الدول الأمريكية، ومصرف البلدان الأمريكية، والمركز الدولي لدراسات المحافظة على الممتلكات الثقافية وترميمها، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأمانة المؤقتة المعنية بالبيئة والتابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ولجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجنوب المحيط الهادئ.

٨- وحضر المؤتمر عدد كبير من المنظمات غير الحكومية.

٩- واشترك الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بصفة مراقب لكونه قد تلقى دعوة دائمة.

جيم - افتتاح المؤتمر

١٠- افتتح المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية بصفته ممثلاً للأمين العام.

١١- ووقف المؤتمر دقيقة صمت إحياءً لذكرى عشرات الآلاف من الأفراد الذين فقدوا أرواحهم في كارثة التسونامي المأساوية التي ألت مؤخرًا منطقة المحيط الهندي.

١٢- واستمع المؤتمر إلى عرض بالفيديو ألقاه الأمين العام للأمم المتحدة.

١٣- واستمع المؤتمر إلى كلمة ألقاها صاحب الجلالة إمبراطور اليابان.

١٤- واستمع المؤتمر أيضاً إلى كلمة كل من السيد يوشيتاكا موراتا، وزير الدولة لإدارة الكوارث بحكومة اليابان، والسيد توشيزو إيتو، حاكم مقاطعة هيوغو، اليابان.

١٥- وفي الجلسة العامة الثانية المعقودة في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، استمع المؤتمر إلى كلمة ألقاها صاحب السعادة السيد جونيشيرو كوزومو، رئيس وزراء اليابان.

دال - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين

١٦- في الجلسة العامة الأولى المعقودة في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، انتخب المؤتمر بالتزكية السيد يوشيتاكا موراتا، وزير الدولة لإدارة الكوارث، ديوان الوزارة بحكومة اليابان، رئيساً للمؤتمر.

١٧- وفي الجلسة نفسها، وعلى نحو ما قررت اللجنة التحضيرية في دورتها الأولى، انتخب المؤتمر ممثلي البلدان الذين كانوا أعضاء مكتب اللجنة التحضيرية نواباً للرئيس. وهذه البلدان هي: الاتحاد الروسي وإكوادور وإيران (جمهورية - الإسلامية) وجمهورية ألمانيا

الاتحادية والمغرب. وكما كان الأمر في اللجنة التحضيرية، سيشغل ممثل جمهورية إيران الإسلامية منصب نائب الرئيس - المقرر.

هاء - اعتماد النظام الداخلي

١٨ - في الجلسة الأولى المعقودة في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، نظر المؤتمر في النظام الداخلي المؤقت (A/CONF.206/2). ونظراً لعدم وجود اتفاق بعد على اعتماد النص، اتفق المؤتمر على أن يعمل على أساس النظام المؤقت.

واو - إقرار جدول الأعمال

١٩ - في الجلسة العامة الأولى المعقودة في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، نظر المؤتمر في جدول الأعمال المؤقت كما أوصت به اللجنة التحضيرية (A/CONF.206/1). وقرر المؤتمر أن يُدرج في جدول أعماله بنداً إضافياً عنوانه "كارثة المحيط الهندي: الحد من المخاطر من أجل مستقبل أكثر أماناً". واعتمد جدول الأعمال بالصيغة التالية:

- ١ - افتتاح المؤتمر
- ٢ - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين
- ٣ - اعتماد النظام الداخلي
- ٤ - إقرار جدول الأعمال
- ٥ - اعتماد المنظمات غير الحكومية ذات الصلة والمجموعات الرئيسية الأخرى
- ٦ - تنظيم أعمال المؤتمر، بما في ذلك إنشاء لجنة رئيسية
- ٧ - البيانات العامة
- ٨ - كارثة المحيط الهندي: الحد من المخاطر من أجل مستقبل أكثر أماناً
- ٩ - تقرير عن مناقشة الجزء المواضيعي
- ١٠ - تقرير عن المنتدى العام
- ١١ - استعراض استراتيجية يوكوهاما وخطة عملها من أجل عالم أكثر أماناً
- ١٢ - اعتماد وثيقة نتائج البرنامج
- ١٣ - اعتماد إعلان المؤتمر
- ١٤ - اختتام المؤتمر

وصدر جدول الأعمال بصيغته المعتمدة في الوثيقة A/CONF.206/4.

زاي - اعتماد المنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية الأخرى ذات الصلة

٢٠- في الجلسة العامة الأولى المعقودة في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وافق المؤتمر على اعتماد المنظمات غير الحكومية المدرجة في الوثيقة A/CONF.206/3.

حاء - اعتماد المنظمات الحكومية الدولية

٢١- في الجلسة العامة الأولى المعقودة في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وافق المؤتمر على اعتماد المنظمات الحكومية الدولية المدرجة في الوثيقة A/CONF.206/INF.4.

طاء - تنظيم أعمال المؤتمر، بما في ذلك إنشاء لجنة رئيسية

٢٢- في الجلسة العامة الأولى المعقودة في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وافق المؤتمر على تنظيم أعماله بالشكل الذي حدده الرئيس. وقرر، وفقاً للمادة ٤٦ من النظام الداخلي المؤقت، إنشاء لجنة رئيسية تمثل مسؤوليتها الرئيسية في صياغة وثيقة نتائج البرنامج وإعلان. ووافق المؤتمر على إمكانية أن تنشئ اللجنة الرئيسية لجاناً فرعية أو أفرقة عمل، حسب الاقتضاء، وانتخب السيد ماركو فراري (سويسرا) رئيساً للجنة الرئيسية.

ياء - تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

٢٣- في الجلسة العامة الأولى المعقودة في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، قرر المؤتمر وفقاً للمادة ٤ من النظام الداخلي المؤقت أن ينشئ لجنة لوثائق التفويض تتكون من الاتحاد الروسي والبرازيل وبنن وبوتان وترينيداد وتوباغو والصين وغانا والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية.

كاف - الوثائق

٢٤- ترد في المرفق الأول لهذا التقرير قائمة الوثائق المعروضة على المؤتمر.

الفصل الثالث

المناقشة العامة

٢٥- تناولت المناقشة العامة التي جرت في الجلسات العامة الأولى إلى السابعة، المعقودة من ١٨ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، الأنشطة المتعلقة بالحد من الكوارث (البند ٧ من جدول الأعمال).

٢٦- وفي الجلسة العامة الأولى المعقودة في ١٨ كانون الثاني/يناير، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها ممثلو الصين والهند ولكسمبرغ (باسم الاتحاد الأوروبي) وألمانيا وأوغندا وكازاخستان.

٢٧- وفي الجلسة العامة الثانية المعقودة في ١٨ كانون الثاني/يناير، عُقد اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى حول موضوع "خطر الكوارث: التحدي الإنمائي المقبل". وتولى تنسيق الاجتماع السيدة إيفيت ستيفينس، المنسقة المساعدة لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ ومديرة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بمكتب الأمم المتحدة في جنيف. وشارك في الاجتماع السيدة ساداكو أوغاتا، رئيسة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والسيد غاريث توماس، وزير التعاون الدولي بإدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، والسيد كلاوس توبفر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والسيد زافيرين ديابري، المدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسيد غيرت فان دير ليندن، نائب رئيس مصرف التنمية الآسيوي، والسيد بيرند هوفمان، مدير الوكالة الألمانية للتعاون التقني.

٢٨- وفي الجلسة العامة الثانية أيضاً، عُقد اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى ثانٍ حول موضوع "تعلم العيش مع الخطر". وتولى تنسيق الاجتماع السيد بيتر ووكر، جامعة تافتس، بوسطن، ولاية ماساشوسيتس، الولايات المتحدة الأمريكية. وشارك في الاجتماع السيد كوثيشيرو ماتسوورا، المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والسيد توشيزو إيدو، حاكم مقاطعة هيوغو باليابان، والسيد إدغاردو كلديرون باريديس، رئيس الصليب الأحمر البيروفي، والبروفيسور هانس فان غينكل، رئيس جامعة الأمم المتحدة، والسيدة كورازون ألما ج. دي ليون، الرئيسة السابقة للجنة الخدمة المدنية بالفلبين.

٢٩- وفي الجلسة العامة الثالثة المعقودة في ١٩ كانون الثاني/يناير، عُقد اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى ثالث حول موضوع "المخاطر الناشئة: ما الذي يحفّيه الغد؟". وتولى تنسيق الاجتماع السيد سلفانو برتشينو، مدير الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. وشارك في الاجتماع الدكتور كيث ميتشل، رئيس وزراء غرينادا، والسيد ميتشل جارو، الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والسيد لي شويجو، وزير الشؤون المدنية في الصين، والسيد عاشق كومار راستوغي، سكرتير حكومة الهند، والسيد دانييل بيو، نائب مدير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

٣٠- وفي الجلسة العامة الثالثة أيضاً، وفي سياق المناقشة العامة، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها ممثلو بولندا وتايلند وكوستاريكا وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي وأستراليا والسودان (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وأوكرانيا ومدغشقر واليابان ورومانيا.

٣١- وفي الجلسة العامة الرابعة المعقودة في ١٩ كانون الثاني/يناير، عُقد منتدى خاص بمشاركة السيد ريو تارو هاشيموتو، رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون المياه والصرف الصحي

بمحومة اليابان، ورئيس المجلس الاستشاري للأمين العام لشؤون المياه والصرف الصحي، وصاحب السعادة السيد ج. كونجول، الممثل الدائم لموريشيوس ورئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية، والسيد أنوارول ك. شودوري، وكيل الأمين العام والممثل السامي للأمين العام لشؤون أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والسيدة جوك والر - هنتر، الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والسيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، والسيد آدي راد، المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة.

٣٢- وفي الجلسة العامة الرابعة أيضاً، وفي سياق المناقشة العامة، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها ممثلو المكسيك والسويد والنرويج والفلبين وتركيا وإندونيسيا وجمهورية جزر مارشال وبنغلاديش وفرنسا وجامايكا وإكوادور ونيوي وكيريباتي وتوفالو وبنن والدانمرك وملديف ومصر والجمهورية التشيكية ومنغوليا وفنلندا والنمسا وماليزيا وجنوب أفريقيا والكاميرون والجمهورية العربية السورية وسنغافورة وساموا وغانا والسودان والمغرب وصربيا والجبل الأسود وغواتيمالا والرأس الأخضر والبرتغال وبوتسوانا وفيت نام.

٣٣- وفي الجلستين العامين السادسة والسابعة المعقودتين في ٢٠ و ٢١ كانون الثاني/يناير، أدلى ببيانات ممثلو سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية ونيجيريا وطاجيكستان وفتزويلا وباكستان وبيرو وأفغانستان وزامبيا وسوازيلند وموزامبيق والسنغال وسيشيل ونيوزيلندا وإيطاليا وبلجيكا وكندا واليمن وكينيا وقيرغيزستان والجزائر والبرازيل وإسبانيا ونيبال وهايي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وفيجي وجزر سليمان وبربادوس وغابون وكمبوديا وترينيداد وتوباغو وبابوا غينيا الجديدة وتونغا وساموا وجزر كوك واليونان وجمهورية إيران الإسلامية وأرمينيا وهولندا. وأدلى ببيانات أيضاً الجماعة الأوروبية وكل من المراقب عن مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والمراقب عن مجلس أوروبا. واستمع المؤتمر أيضاً إلى بيانات أدلى بها ممثلو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بمكتب الأمم المتحدة في جنيف، والمنظمة البحرية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونائب رئيس الرابطة الأيبيرية الأمريكية للهيئات الحكومية للدفاع المدني والحماية المدنية، ومكتب شؤون الفضاء الخارجي بالأمم المتحدة، ومصرف التنمية لمجلس أوروبا، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمعهد الدولي لإزالة أضرار الكوارث، ورئيس جامعة الأمم المتحدة.

الفصل الرابع

كارثة المحيط الهندي: الحد من المخاطر من أجل مستقبل أكثر أمناً

٣٤- نظر المؤتمر، في جلسته العامة الخامسة المعقودة في ٢٠ كانون الثاني/يناير، في البند ٨ من جدول أعماله المعنون "كارثة المحيط الهندي: الحد من المخاطر من أجل مستقبل أكثر

أمنًا، في جلسة خاصة. وفي أعقاب الملاحظات الافتتاحية التي أبدتها رئيس المؤتمر، قدم بيان تمهيدي عن نظم الإنذار المبكر والتأهب من جانب السيد عبد الله مجيد، نائب وزير البيئة (ملديف)، والدكتور ك. راداكريشمان، مدير المركز الوطني الهندي لخدمات المعلومات الخاصة بالمحيطات، إدارة تنمية المحيطات (الهند). وتحدث وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية عن الاستجابة الدولية لحالات الطوارئ والدروس المستفادة وأهمية مرحلة الانتقال في إطار الحد من المخاطر. وأعقب ذلك استعراض بسيط للتجارب القطرية والآفاق المرتقبة بتقديم عروض قصيرة عن التحديات الرئيسية التي تواجهها بلدان المحيط الهندي عند التصدي للكوارث مع التركيز على الدروس المستفادة والتأهب للمستقبل وأنشطة التخفيف والتعافي، من جانب السيد كمال بن يوسف شودهوري، وزير الأغذية وإدارة الكوارث (بنغلادش)؛ السيد أديك بانتارسو، رئيس مكتب التعاون، مجلس التنسيق الوطني لإدارة الكوارث واللاجئين (إندونيسيا)؛ البروفسور تيسا فيثارانانا، وزير العلم والتكنولوجيا (سري لانكا)؛ السيد عاشق كومار راستوغي، سكرتير حكومة (الهند)؛ السيد ديف موانغي، السكرتير الدائم، مكتب الرئيس (كينيا)؛ السيد سوبورن راتاناكاكين، موظف العلاقات الخارجية، إدارة الوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها، وزارة الداخلية (تايلند)؛ السيد يان وايلدرسين، رئيس إدارة مخاطر الكوارث، وفد جنوب شرق آسيا، ممثلًا للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وقدمت مجموعة من العروض القصيرة عن المبادرات المفضية إلى تحقيق نتائج مشتركة من جانب السيد لي كسييجو، وزير الشؤون المدنية (الصين)، والسيدة ساكادو أوغاتا، رئيسة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (اليابان)، والسيد هانز - جواشيم داير، المدير العام في وزارة الشؤون الخارجية (ألمانيا)، والسيد هاورد ح. بيكر، جونيور، سفير الولايات المتحدة الأمريكية في اليابان، والسيد روبرت أووين - جونز، المدير في وزارة الشؤون الخارجية والتجارة (أستراليا). واستمع المؤتمر بعد ذلك إلى بيانات ألقاها ممثلو أستراليا ولكسمبرغ نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وفرنسا، والدانمرك، ومصر، والسويد، واليابان، والمملكة المتحدة، وسويسرا، وجنوب أفريقيا، والمغرب، وتركيا، وهولندا، وماليزيا وجمهورية كوريا. كما استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها المراقبون عن اللجنة الأوروبية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والمنظمة البحرية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية بازل، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والاتحاد الدولي للجيوغرافيا والجيوفيزياء، ومركز عبد السلام الدولي للفيزياء النظرية، وأمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومكتب العمل الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ووكالة الفضاء الأوروبية.

٣٥- وفي ختام الجلسة الخاصة، وافق المؤتمر على أن يضم إلى تقريره الختامي "البيان المشترك في الجلسة الخاصة بكارثة المحيط الهندي: الحد من المخاطر من أجل مستقبل أكثر أمنًا" الذي أدلى به أثناء الجلسة والذي يرد في المرفق الثاني بهذا التقرير.

الفصل الخامس

استعراض استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمناً

٣٦- نظر المؤتمر، في جلسته العامة السابعة المعقودة في ٢١ كانون الثاني/يناير، في البند ١١ من جدول أعماله. وقدمت الأمانة الوثيقة A/CONF.206/L.1. ولم يناقش مضمون استعراض استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمناً. ووجه المؤتمر الشكر إلى الأمانة على عملها وأحاط علماً بالوثيقة التي رئي أنها تمثل أساساً متيناً لإعداد إطار عمل للعقد القادم. وهي لا تزال وثيقة منفصلة (لم تدرج في هذا التقرير) ترد في إطار المرجع ذاته A/CONF.206/L.1.

الفصل السادس

التقرير عن الجزء المواضيعي

٣٧- نظر المؤتمر، في جلسته العامة التاسعة المعقودة في ٢٢ كانون الثاني/يناير، في البند ٩ من جدول أعماله حيث قدمت تقارير شفوية من جانب رؤساء الأفرقة المعنية بموضوعات بعينها: الحكم الرشيد والإطار المؤسسي وإطار السياسة العامة للحد من الكوارث (جنوب أفريقيا)، وتعيين المخاطر وتقييمها ورصدها والإنذار المبكر بما (الولايات المتحدة الأمريكية)، والمعارف والابتكار والتثقيف لبناء ثقافة السلامة والقدرة على مواجهة الكوارث (شيلي)، والحد من عناصر الخطر الدفينة (رومانيا)، والتأهب للاستجابة الفعالة (بنغلادش). وتم تقديم تقرير شفوي أيضاً عن الاجتماع الإقليمي الذي عقد في إطار الجزء المواضيعي. وسيتم تجميع ونشر نتائج المبادلات الشديدة الثراء التي جرت في المراحل العديدة من الجزء المواضيعي، بعقد اجتماعات موائد مستديرة عالية المستوى، ومن خلال الأفرقة المعنية بموضوعات بعينها، والاجتماعات المواضيعية، والدورات الإقليمية، من جانب أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث في وقت لاحق من العام.

الفصل السابع

تقرير المنتدى العام

٣٨- نظر المؤتمر أيضاً، في جلسته العامة التاسعة المعقودة في ٢٢ كانون الأول/يناير، في البند ١٠ من جدول أعماله حيث قدمت الأمانة تقريراً شفويًا. واشترك أكثر من ٤٠.٠٠٠ زائر في مجموعة من الأنشطة التي شملت حلقات عمل وأكشاك عرض وجلسات مخصصة للملصقات حيث أتاحت لهم فرص للحصول على معلومات بشأن الكوارث والتدابير الهادفة إلى بناء مجتمعات قادرة على مواجهة الكوارث. وفي إطار هذا البند، أدلي بيان أيضاً

من جانب ممثل المنظمة غير الحكومية، مركز الحد من الكوارث، نيابة عن ممثلي المجتمع المدني الذين حضروا المؤتمر.

الفصل الثامن

اعتماد وثيقة نتائج البرنامج واعتماد إعلان المؤتمر

٣٩- نظر المؤتمر، في جلسته العامة التاسعة المعقودة في ٢٢ كانون الثاني/يناير، في البندين ١٢ و١٣ من جدول أعماله في آن واحد لكونهما يرتبطان ارتباطاً مباشراً بعمل اللجنة الرئيسية. وقدم هذان البندان معاً من جانب رئيس اللجنة الرئيسية، السيد ماركو فيراري (سويسرا). وقدمت وثيقة نتائج البرنامج، وعنوانها إطار عمل هيوغو، ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث، وإعلان هيوغو على السواء، بموافقة اللجنة الرئيسية بالإجماع. ودعماً لإطار عمل هيوغو وإعلان هيوغو، تم الإدلاء ببيانات من جانب ممثلي السودان نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وجمهورية إيران الإسلامية نيابة عن مجموعة الدول الآسيوية، ورومانيا نيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية، والبرازيل نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وألمانيا نيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وقدم بيان أيضاً من جانب الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. واعتمد المؤتمر الوثيقتين بالصيغة التي قدمهما بها رئيس اللجنة الرئيسية (انظر الفصل الأول، القرارين ١ و٢).

الفصل التاسع

اختتام المؤتمر

٤٠- ختاماً، نظر المؤتمر، في جلسته العامة التاسعة واجتماعه الختامي المعقودين في ٢٢ كانون الثاني/يناير، في البند ١٤ من جدول أعماله واعتمد مشروع تقرير المؤتمر (A/CONF.206/L.7) كما قدمه المقرر. وفي ملاحظاته الختامية، أشار وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية إلى إطار عمل هيوغو بوصفه حدثاً مهماً للحد من الكوارث ووضع جدول أعمال طموح لخفض عدد الضحايا إلى حد كبير وخسائر الجماعات والبلدان من الممتلكات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ودعا إلى تأسيس التعاون الدولي، من خلال الشراكات القائمة والجديدة، لمواجهة التحديات التي حددها المؤتمر. والنصوص التي اعتمدها المؤتمر ليست ملزمة قانوناً ولكنها تمثل التزاماً كبيراً من جانب الدول والمنظمات لتوجيه السياسات والأعمال خلال السنوات العشر القادمة. وأكد وكيل الأمين العام تعهده الشديد بتزويد أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وجميع الشركاء في قوة العمل المشتركة

بين الوكالات والمعنية بالحد من الكوارث والدول الأعضاء بدعم يؤمن تعزيز منظومة الأمم المتحدة في إجراءاتها الرامية إلى الحد من الكوارث.

٤١ - ولدى اختتام المؤتمر، قال الرئيس إن المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث قد حقق نجاحاً لا فحسب بسبب ارتفاع عدد ومستوى المشاركين، ولا فحسب بسبب تعدد اجتماعاته المواضيعية المثيرة للاهتمام والأحداث التي جرى تناولها في المنتدى العام، ولا فحسب بسبب أهمية النصوص التي تم اعتمادها، ولكن أيضاً لأن مسألة الحد من خطر الكوارث قد أدرجت كبنء له أولوية عليا في جدول الأعمال الدولي. وبالإشارة إلى الكوارث المأساوية التي شهدها العالم على مدى الشهر القليلة الماضية في عام ٢٠٠٤ والتي بلغت ذروتها بحدوث التسونامي الرهيب في المحيط الهندي، أفاد الرئيس بأن ذلك قد جعل الكثيرين يدركون أن الوقت قد حان للتصدي لمسائل الوقاية من الكوارث، وإدارة المخاطر، ومعالجة بؤر الضعف باعتبار ذلك مسؤولية لا يمكن للدول والمجتمعات الفرار منها. وستظل هناك مخاطر على الدوام، ولكن البشرية قد أحرزت ما يكفي من التقدم على مدى العقود القليلة الماضية لتمكينها من حماية نفسها من النتائج المفجعة التي تنشأ عن عدم التأهب لهذه المخاطر. والرئيس وقد استمع إلى بيانات كثيرة حول الإنذار المبكر أثناء المؤتمر وبخاصة أثناء الجلسة الخاصة بكارثة المحيط الهندي، وإذ كان شاهداً على التعهدات الشفهية التي قدمتها بلدان كثيرة، فقد ناشد المؤتمر ضمان سرعة ترجمة مستوى التعهدات إلى إجراءات ملموسة. وناشد المشتركين التعهد جدياً بأن تشكل أيام كوبي الخمسة هذه فرقاً حقيقياً في طريقة نظر العالم إلى الخطر والمخاطر وقابلية التأثر ليتسنى بالفعل سلوك الطريق المفضي إلى عالم أكثر أمناً.

المرفق الأول

قائمة بوثائق المؤتمر

العنوان أو وصف المحتويات	رمز الوثيقة
جدول الأعمال المؤقت وشروحه	A/CONF.206/1
النظام الداخلي المؤقت	A/CONF.206/2
اعتماد المنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية الأخرى ذات الصلة لدى المؤتمر	A/CONF.206/3
جدول أعمال المؤتمر	A/CONF.206/4
تقرير لجنة وثائق التفويض	A/CONF.206/5
استعراض استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمناً	A/CONF.206/L.1
مشروع وثيقة نتائج البرنامج	A/CONF.206/L.2
بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث: إطار عمل [هيوغو] ٢٠١٥-٢٠٠٥	A/CONF.206/L.2/Rev.1
مشروع وثيقة نتائج البرنامج	A/CONF.206/L.2/Rev.1
بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث: إطار عمل هيوغو ٢٠١٥-٢٠٠٥	A/CONF.206/L.3
مشروع إعلان هيوغو	A/CONF.206/L.3
مشروع إعلان هيوغو	A/CONF.206/L.3/Rev.1
إنشاء آليات إقليمية بشأن مراقبة الكوارث الطبيعية العنيفة والوقاية منها وتقييمها. مشروع إعلان مقدم من الصين	A/CONF.206/L.4
مشروع عناصر واعتبارات لقرار بشأن الإنذار المبكر للكوارث الطبيعية. مشروع قرار مقترح من ألمانيا	A/CONF.206/L.5
مشروع بيان مشترك في الجلسة الخاصة بكارثة المحيط الهندي: الحد من المخاطر من أجل مستقبل أكثر أمناً	A/CONF.206/L.6
مشروع بيان مشترك في الجلسة الخاصة بكارثة المحيط الهندي: الحد من المخاطر من أجل مستقبل أكثر أمناً	A/CONF.206/L.6/Rev.1
مشروع تقرير المؤتمر	A/CONF.206/L.7

العنوان أو وصف المحتويات	رمز الوثيقة
مشروع تقرير اللجنة الرئيسية	A/CONF.206/L.8
قائمة مؤقتة بالمشاركين	A/CONF.206/Misc.1
مذكرة من الأمانة	A/CONF.206/MC/CRP.1
Information Note for Participants	A/CONF.206/INF.1
List of participants	A/CONF.206/INF.3
Participation of intergovernmental organizations in the work of the Conference	A/CONF.206/INF.4
Information paper submitted by the delegation of the United States of America entitled: "Development of a global tsunami warning system: U.S. next steps"	A/CONF.206/INF.5
Information paper submitted by the delegation of the Federal Republic of Germany entitled "Concept of the Federal Republic of Germany for the Establishment of a Tsunami Early- Warning System in the Disaster Region of the Indian Ocean"	A/CONF.206/INF.6

المرفق الثاني

بيان مشترك في الجلسة الخاصة بكارثة المحيط الهندي: الحد من المخاطر من أجل مستقبل أكثر أمناً

إن المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث،

وإذ يعبر عن عميق مشاعر التعاطف والعزاء لضحايا كارثة تسونامي الأخيرة وأسرههم ولشعوب وحكومات تلك البلدان التي أمت بها الكارثة، وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والبيئية وغيرها من عتاقيل وآثار كارثة تسونامي،

وإذ يثني على الأوساط الوطنية والمجتمع الدولي لما قدمه فوراً وبسخاء من دعم ومساهمات في الجهود الغوثية، ما يعكس حقاً روح التضامن والالتزام في التصدي للتحديات التي تواجه البشرية تصدياً جماعياً وتعاونياً،

وإذ يشير إلى قرارات الجمعية العامة ٢٥٦/٥٧ المؤرخ ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣، و٢١٤/٥٨ و٢١٥/٥٨ المؤرخين ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و٢٣١/٥٩ و٢٣٣/٥٩ المؤرخين ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بشأن الكوارث الطبيعية وقلة المناعة إزاءها وبشأن الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث،

وإذ يشير أيضاً إلى أن الجمعية العامة قد أوصت في قرارها ٢١٤/٥٨ بتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي الثاني المعني بالإنذار المبكر الذي عقد برعاية الأمم المتحدة في بون بألمانيا في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣،

وإذ يشير كذلك إلى استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمناً اللتين اعتمدهما المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الذي عقد في يوكوهاما في اليابان في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤،

وإذ يسلّم بأن الأخطار الطبيعية الشديدة مثل الزلازل، والفيضانات، والتيفونات، والأعاصير الحلزونية، والجفاف، وتسونامي لا تراعي أي حدود ولا تزال تشكل خطراً كبيراً على جميع الناس، وتعرقل التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وبخاصة في البلدان النامية،
وإذ يسلّم أيضاً بأهمية بناء قدرة وطنية ومحلية للتصدي على نحو فعال لآثار الكوارث،

وإذ يؤكد أهمية استمرار الحوار والنقاش على الصعيدين الدولي والإقليمي لإيجاد التفاهم والتضامن والالتزام بتحسين نظم الإنذار المبكر والحد من الكوارث،

وإذ يؤكد الحاجة إلى تقييم شامل لجميع الدروس المستخلصة من كارثة تسونامي،

وإذ يؤكد أيضاً أهمية الاجتماع الاستثنائي لزعماء رابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي عقد في أعقاب الزلزال وتسونامي في جاكرتا في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، والذي وافق على إنشاء نظام إقليمي للإنذار المبكر من قبيل مركز إقليمي للإنذار المبكر بتسونامي للمحيط الهندي ومنطقة جنوب شرق آسيا،

وإذ يحيط علماً بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد في موريشيوس في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وبخاصة الدعم الذي أعرب عنه في المؤتمر لإقامة نظام عالمي للإنذار المبكر،

وإذ يستجيب لطلب الجمعية العامة في دورتها المستأنفة التاسعة والخمسين إطلاق عملية لإنشاء نظام إقليمي للإنذار المبكر، بما في ذلك الإنذار بتسونامي،

وإذ يلاحظ المقترحات بشأن التعجيل في إنشاء قدرة عالمية للإنذار المبكر بتسونامي يشمل المحيط الهندي، ويعتمد على تجربة النظام الإقليمي الحالي للإنذار المبكر بتسونامي في منطقة المحيط الهادئ،

وإذ يلاحظ أيضاً الاقتراحات التي تدعو لإقامة نظم للإنذار المبكر بتسونامي والتي يُنظر فيها حالياً بحسب ما أعلنته بلدان بمفردها من بلدان منطقة المحيط الهندي،

وإذ يحيط علماً بالمناقشات والاستنتاجات التي خلصت إليها الجلسة الخاصة بكارثة تسونامي في المحيط الهندي في المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، والحاجة إلى القيام على وجه السرعة بتنسيق ودراسة محتلف المقترحات المقدمة في هذا السياق، على أن تؤخذ في الاعتبار استنتاجات الجلسات المواضيعية التي عقدت في أثناء ذلك المؤتمر،

يؤكد أهمية التعاون والتنسيق الإقليميين في الحد من الكوارث، بما في ذلك تعزيز الترتيبات المؤسسية، والتعاون التقني القائم على المعدات التقنية الأكثر فعالية، وبناء القدرات للتصدي على نحو فعال لأثر الكوارث الطبيعية؛

يسلم بالحاجة الملحة التي يشهد عليها الدمار الذي أحدثه الزلزال وتسونامي في المحيط الهندي، وهي الحاجة إلى تعزيز النظم الوطنية، وتوسيع نطاق الآليات القائمة لتبادل المعلومات والممارسات الفضلى في مجال اكتشاف الكوارث، والإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية والوقاية منها وتقييمها، وإلى الإغاثة في حالات الكوارث وإعادة التأهيل والإعمار بعدها؛

يوصى بالقيام في أسرع وقت ممكن بإنشاء وتعزيز آليات إقليمية ضرورية للحد من الكوارث فيما يتعلق بجميع الأخطار الطبيعية ذات الصلة، على أن تشمل هذه الآليات فيما تشمله المراكز الإقليمية المتخصصة للتعاون، وشبكات تبادل المعلومات، ونظم الإنذار

المبكر، وإنشاء قواعد البيانات وإدارة المعارف، واستخدام العلم والتكنولوجيا الحديثين، واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث والحد من الآثار الناشئة عن الكوارث الطبيعية؛

يسلم أيضاً بأن نظم الإنذار المبكر تشمل (أ) المعرفة المسبقة بالمخاطر التي تواجهها المجتمعات المحلية، (ب) وخدمات الرصد والإنذار التقنية الخاصة بهذه المخاطر، (ج) وتعميم إنذارات مفهومة لدى المعرضين لهذه المخاطر، (د) والمعرفة ووعي الجمهور العام والاستعداد للعمل؛

يدعو مكتب الأمم المتحدة للتنسيق في الشؤون الإنسانية، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ومؤسسات الأمم المتحدة المتخصصة وغيرها من المنظمات والمؤسسات الدولية، إلى إدماج الاستراتيجيات الإقليمية للحد من الكوارث في برامج عملها وإلى وضع مبادرات عملية لتنفيذ هذه الاستراتيجيات؛

يؤكد ضرورة قيام الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث بتحديد وتحليل جميع الدروس المستفادة من كارثة تسونامي الأخيرة وتعميمها على نطاق واسع؛

يطلب إلى أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث أن تعد تقريراً عن الآليات الإقليمية للحد من الكوارث، على أن تضع في الاعتبار المبادرات والمناقشة أو الترتيبات الجارية، إن وجدت، في المناطق المعنية والمناطق دون الإقليمية، وتقديمها إلى الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٥ والدورة الستين للجمعية العامة؛

يطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يدرج الآليات الإقليمية للحد من الكوارث في جدول أعمال الجزء الخاص بالشؤون الإنسانية في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٥؛

يدعو الأمين العام إلى إدراج الآليات الإقليمية للحد من الكوارث في جدول أعمال الدورة الستين للجمعية العامة وإلى تقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة؛

يرحب بالأولوية التي ستعطى للحد من الكوارث، بما في ذلك الإنذار المبكر، في مؤتمر القمة الثالث المعني برصد الأرض المقرر عقده على المستوى الوزاري في بروكسل في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥؛

يرحب باقتراح حكومة تايلند عقد اجتماع وزاري للتعاون الإقليمي بشأن ترتيبات الإنذار المبكر بتسونامي في بوكت في يومي ٢٨ و٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ الذي يرمي إلى توفير مزيد من الدفع السياسي للنتائج ذات الصلة التي يتوصل إليها المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث وإلى تعبئة الموارد اللازمة لإنشاء نظم للإنذار المبكر بتسونامي في المحيط الهندي؛

يرحب بالعرض السخي المقدم من ألمانيا لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة للإنذار المبكر في بون في أوائل عام ٢٠٠٦، ويدعو الدول الأعضاء، وجميع مؤسسات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية، التي يدعمها محفل تعزيز الإنذار المبكر، إلى المشاركة في ذلك المؤتمر لبلوغ الأهداف التالية: (أ) تنفيذ البرنامج الدولي

للإنذار المبكر الذي اقترح في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالإنذار المبكر المعقود في بون بألمانيا في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، والذي أُطلق في المؤتمر العالمي الحالي، (ب) وتحديد المجالات ذات الأولوية في تنفيذ نظم الإنذار المبكر، على أن تؤخذ في الاعتبار مواطن ضعف البلدان في وجه المخاطر المختلفة، والوضع الحالي لنظم الإنذار المبكر لديها، بما في ذلك الدعم الجاري، والقدرات التقنية والمؤسسة، وإشراك الجهات الفاعلة ذات الصلة، والعيوب والفجوات والحوجز التي تعترض سبيل التنفيذ، (ج) وتقييم ورصد تنفيذ نظم الإنذار المبكر، بما في ذلك وضع واستخدام مبادئ توجيهية ومعايير ومقاييس لنظم الإنذار المبكر الفعالة؛

يسلم بضرورة الاستفادة من تجارب نظم الإنذار المبكر بتسونامي القائمة في المحيط الهادئ، على أن تستخدم في ذلك آليات التنسيق الحالية في اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، وعلى أن تستخدم عملية التخطيط الموجودة في الشبكة العالمية لمنظومات رصد الأرض التي يشرف عليها الفريق الحكومي الدولي المعني برصد الأرض، وعلى أن يضم ذلك إجراءات شاملة مثل تقييم مخاطر تسونامي، تشمل مجموعة من النظم التقنية المتقدمة (مثل المقاييس والعوامات الدينامية بالغة الدقة على سطح البحر والقائمة على أساس السواتل، والتي توفر مقاييس في الوقت الحقيقي لعوامل الزلازل والعوامل الأوقيانوغرافية)، فضلاً عن اكتشاف الأحداث الخطيرة والإنذار بها، ووضع خطط للاستجابة، وبرامج لتثقيف الجمهور العام، وملاجئ قادرة على صد المخاطر، وإمدادات لوازم الحياة والهياكل الأساسية للحماية؛

يدعو إلى إنشاء نظام للإنذار المبكر بتسونامي يتسم بالفعالية والديمومة في المحيط

الهندي؛

يؤكد أن نظاماً للإنذار المبكر بتسونامي في المحيط الهندي يستوجب تصميمًا خاصاً بالظروف المحددة للمحيط الهندي والاحتياجات الفردية لبلدان المنطقة بتنسيق من الأمم المتحدة، وأنه ينبغي لتلك البلدان أن تكون الجهة التي تتولى تحديد شكل وطبيعة النظام؛

يوصي بأنه من الممكن لعناصر استراتيجية تطلعية لإنشاء نظام للإنذار المبكر بتسونامي في المحيط الهندي أن تشمل عقد اجتماع تقني تحضيري لتحديد نطاق الحاجات وتقييمها في بلدان المحيط الهندي، إذا طلبت هذه البلدان ذلك، وأن تشمل عقد حلقات دراسية واجتماعات تنسيقية إقليمية بحسب الضرورة، وعقد مؤتمر إقليمي للتخطيط، وإعداد ونشر مواد لتوعية الجمهور العام وغير ذلك من المواد المناسبة؛

يقدر الخطوات التي اتخذتها أو سوف تتخذها بلدان المحيط الهندي لتوفير ما يلزم

لإنذار مبكر مؤقت بتسونامي في المحيط الهندي؛

يشي على العروض السخية الكثيرة لتقديم المساعدة المالية والتقنية من بلدان رئيسية في جميع أنحاء العالم للمساعدة على إنشاء نظام للإنذار المبكر بتسونامي للمحيط الهندي.
